مصارف

شفافية ❖ مصداقية ❖ ثقة

❖ السنة الأولى - العدد : 12 ❖ الخميس 23 جمادى الأولى 1434 - الموافق 4 أبريل 2013 ❖ نصف شهرية تصدر عن مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي ❖ توزع مجاناً

انطلاقاً من مبدأ الشفافية التي ينتهجها مصرف ليبيا المركزي للتفاعل مع المواطنين والرد على استفساراتهم وتساؤلاتهم مباشرة عن طريق المصرف المركزي ودون الانجرار خلف بعض الأخبار التي يتم تداولها في بعض الأحيان بطريقة خاطئة ووفقاً لمصادر غير مسؤولة ..

عليه يمكنكم استخدام البريد الالكتروني التالي :

mediaoffice@cbl.gov.ly

من أجل التواصل معنا والتفاعل معكم

وعاشت ليبيا حرة

قضية التجاري الوطني هدر للمصالح والطاقات

صـ 03

الآثار المتوقّعة في حالة رفع قيمة الدينار الليبي

صـ 08

ميزانية 2013 سيل الانتقادات .. و حزمة المبررات

أثار توزيع الميزانية العامة للدولة لسنة 2013، على أبوابها الثلاثة (المرتبات، والتسييرية، والتنمية أو التحول)، حزمة من الانتقادات الواسعة، لاسيما البند المتعلق بمخصصات التنمية، والباب الأول المخصص للمرتبات، الذي استحوذ على مايقارب ثلث الميزانية البالغة 68 مليار دينار، حيث أكد وزير المواصلات في الحكومة المؤقتة عبد القادر محمد احمد أن البند الأول في الميزانية العامة للدولة والمتعلق بالمرتبات، المقدر بـ 20 مليار دينار، هو أكبر من بند التنمية (الباب الثالث)، البالغة مخصصاته نحو 19 مليار دينار، الأمر الذي أحدث خللا في ميزانية التنمية، مشيراً إلى أن الميزانية المخصصة لهذا البند لاتكفي لتنفيذ المشاريع التنموية.

من جانب آخر أوضح الدكتور عبدالسلام عبدالله نصية رئيس لجنة الميزانية والتخطيط والمالية بالمؤتمر الوطني العام، أن إقرار الميزانية، جاء مع حزمة ملاحظات أبدتها اللجنة، تمثلت في إعداد الميزانية وشكلها، مشيراً إلى أن أغلب تلك الملاحظات لايمكن معالجتها في فترة قصيرة، كونها تختص بالمالية العامة للدولة.

وقال نصية إن الباب الأول من الميزانية والمتعلق بالمرتبات، يشكل فاتورة ضخمة، مقارنة بسكان ليبيا البالغ عددهم نحو 6 ملايين نسمة، وتلامس مرتباتهم 20 مليار دينار سنوياً، وهو مايوحي بوجود خلل كبير جداً في الميزانية، ومن الصعب تداركه في الميزانية الحالية.

وأضاف نصية أن ماخصص للتنمية والبالغ نحو 19 مليار و300 مليون دينار، لن ينفق على التنمية في الوقت الراهن، معللاً ذلك بأن السوق لايستوعب هذا الحجم من الأموال، وفي المقابل لو أنفق هذا الرقم فسوف تتحقق نقلة نوعية غير عادية في التنمية، ولكن الشركات الأجنبية لم تستأنف مشاريعها، والشركات المحلية لم ترتب أمورها لممارسة نشاطها بشكل جيد، مشيراً إلى إمكانية تخصيص مبالغ إضافية، لاسيما إذا ماطلبت الحكومة اعتمادات إضافية.

من جانب آخر أشار بعض المواطنين إلى ضعف البند المخصص للقروض، ضمن الميزانية الحالية، والتي يرى فيها الكثير منهم حلولاً عاجلة للإيفاء بحاجياتهم الضرورية، في حين يرى أعضاء من اللجنة المالية بالمؤتمر الوطني العام، أن ماخصص لهذا البند يصل إلى 900 مليون دينار، موضحين أن الإقراض مسألة شائكة في الوقت الراهن، لاسيما الشطر السكني منه، الذي يتطلب فتح مخططات جديدة، وتنفيذ بنية تحتية، في ظل غياب سياسة اسكانية واضحة المعالم.

وكان المؤتمر الوطني العام قد أقر الميزانية التي قدمتها الحكومة المؤقتة بمبلغ 68 مليار دينار، وسط حزمة من الملاحظات التي أبداها أعضاء الموتمر، لاسيما في باب الدعم السلعي والمرتبات، التي استحوذت مجتمعة على ماناهز نصف الميزانية المقررة لسنة 2013.

مفتتح

الشعب مصدر السلطات

لم أر فرحة في حياتي تعادل فرحة الشعب الليبي بكافة فئاته حينما توجه إلى (صناديق الإقتراع) مبتسماً راضياً مقتنعاً أنه الآن يصنع بنفسه تاريخه ومستقبل أبنائه، كان كل منا يتباهى بسبابة يده التي تميزت بلون الحبر الأزرق السري ، بل ويرفعها عالياً يتفاخر بها ويُشعر الآخرين أن زمناً آخر قد ولد هو زمن الحرية والانعتاق ، ذلك الزمن الذي تم رصفه بدماء الشهداء وأطراف الجرحى ودموع الثكالى وحزن الأرامل ، ويُتم البنين والبنات ، كان (ثمناً باهظاً) ، وهكذا هي الحرية لاتكتمل حلاوتها وعرسها إلا بأنهار الدماء ، فبابها كما قال الشاعر (بكل يد مضرجة يدق) .

إن الحرية وقد جاءت فلن يكون (الشعب) مستعداً للتفريط فيها ، فهو بموجبها مصدر كل السلطات ، منحها ثقته بموجب صندوق الاقتراع ، ومنح كل سلطة اختصاصاتها ، فالفصل بين السلطات أساس راسخ للشرعية وضمان قوي لاستمرار الحرية وقوة الدولة ، وكلما ترسخت قيم الشرعية تعزز استقرارنا وتميزت قدراتنا ، وارتفع شأننا بين الدول ، وبذلك فقط نتمكن من الإتجاه نحو المستقبل بقدم راسخة ، تقف على إمكانيات واضحة للتنمية المستدامة والوصول إلى دولة الرفاهية والعيش الكريم .

إن احترام إرادة الشعب في اختيار ممثليه ، واحترام السلطة الشرعية في اختيار الحكومة واحترام القضاء باعتباره الفيصل الرئيسي في الاختلاف أياً كان نوعه ، هو الأسلوب المقبول والمسؤول والقادر وحده على نقل الدولة إلى حيث يجب أن تكون ، أما الأساليب الأخرى التي تعتمد على استخدام الأدوات غير الشرعية ، ومحاولة التحكم بالقوة وخلق شرعيات غير دستورية ، يعد إخلالاً بالنظام العام ويمثل اختراقاً لتلك السبابة الملونة التي رفعها كل الليبيين فرحاً بالحرية والشرعية .

وعليه فإن الصحيح هو أن نجتمع على كلمة سواء من أجل رفعة الوطن وضمان حريته واستقراره ، وتلك الكلمة هي (الشعب هو مصدر السلطات) .

حفظ الله ليبيا من كل سوء

■ المشرف العام

د. عبدالسلام عبدالله نصية رئيس لجنة الميزانية والتخطيط والمالية

لإصلاح المالية العامة لابد أن يكون مصرف ليبيا المركزي جهة رقابية إشرافية فقط

يجب أن نعي أن من يمنح السلف والقروض هي المصارف، وهذا خارج الميزانية، فالدولة لاتمنح ذلك للمواطنين، ولكن يخصص جزء من الميزانية للإقراض، والذي بلغ نحو نصف مليار دينار من الميزانية الحالية، إلى جانب 400 مليون دينار من ميزانية العام الماضي، وأصبح مجموع البند 900 مليون دينار، ولكن أعتقد أن الإقراض مسألة شائكة في الوقت الرهن، لاسيما الشطر السكني منه، الذي يتطلب فتح مخططات جديدة، وبنية تحتية، والسؤال هل هذا متاح حالياً، وهل هناك خطة إسكانية عامة، وماهي البدائل، فهل سيتم منح القروض نقداً، أم ستتكفل الدولة بالبناء، لحلحلة أزمة السكن، أو عن طريق شركات تمولها المصارف التجارية، وهنا أتوجه للمصارف للمساهمة في حل أزمة السكن، خصوصاً وأن لديها فائض سيولة كبيراً جداً، لماذا لاتساهم المصارف في مسألة الإقراض والسلف، خاصة بعد إقرار قانون منع التعاملات الربوية..

■ تفاصيل اللقاء ص4-5

عين على المصارف

برنامج أسبوعي يبث كل أربعاء على الساعة الثامنة مساء على القناة الوطنية يستضيف عديد الشخصيات للرد على المواطنين مباشرة وتسليط الضوء على المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي في ليبيا .

مصرف ليبيا المركزي يكشف حقيقة بيع المصرف التجاري وإقالة مديره العام

تفادياً للخلط بين الحقيقة والأوهام، وماتصوغه مخيلة البعض من شطحات رخيصة، ضمن هجمة الشائعات، أصدر مصرف ليبيا المركزي، بياناً لتوضيح ما أثير مؤخراً من مزاعم بشأن بيع المصرف التجاري الوطني، وقرار إقالة مديره العام، وهذا نص البيان الذي تحصلت المصارف على نسخة منه: تابعنا في مصرف ليبيا المركزي بشيءٍ من الأسى والأسف ما تناقلته بعض وسائل الإعلام التي تتلقف الأخبار ولا تتحرى فيها دّقةً ولا صحّة، مما يثير الشكوك ويعمّق الخلافات، حيث تناقلت تلك الوسائل ما زعمتْ أنّه بيع للمصرف التجاري الوطني إلى المؤسسة العربية المصرفية، وهو أمر عارٍ عن الصّحّة تماماً، و لا أساس له، ولم يتطرق إليه مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، لذا فإننا نُهيب بكافة وسائل الإعلام التزام الدّقة والأخذ بمعايير المهنية في أدائها، لتكون عاملاً من عوامل استقرار البلاد واستتباب أمنها لا عامل إثارة للشبهات والنّزاعات، وأن تحذرَ كل الحذر من مما يروج له ضعاف النفوس ومثيرو الفوضى بهدف تحقيق أغراض واستجابة لأهواء شخصية.في الوقت ذاته، فإن مصرف ليبيا المركزي ينأى بنفسه عن الخلافات الدّاخلية بالمصرف التّجاري الوطني، ويؤكّد أنّ لا علاقه له بقرار إقالة المدير العام السابق، فهو اختصاص مجلس إدارة المصرف التّجاري الوطني، كما لا علاقة لكل ذلك بما اقترحه مصرف ليبيا المركزي من اللقاء والتنسيق بين المصرف التّجاري الوطني وبين المؤسسة العربية المصرفية المملوكة للدولة الليبية بنسبة 70٪ بهدف تدارس إمكان إقامة شراكة استراتيجية بينهما، للاستفادة من الإمكانيات المتاحة والقدرات المالية الليبية في المؤسستين، ولا وجود لأيّة عملية بيع أو شراء في الموضوع كما يُروَّج، ليَفقد الموضوع بُعده الاستراتيجي في خضمّ هذه الفوضى الإعلامية التي كان هدفها استثارة الرأي العام ضد أمر غير واقع ولا وجود له أساساً، إنَّ تكرار مثل هذه التصرّفات يُعرقل مصرف ليبيا المركزي عن القيام بدوره الرَّقابي والإشرافي على القطاع المصرفي، فضلا عن دوره في النهوض بذلك القطاع وتطويره، وهي مسؤولية جسيمة كنا ننتظر أن تساهم فيها وسائل الإعلام التي تحترم المهنية وتعمل بحرفية، لتكون عنصر بناء واستقرار، لا أن تروّج هذه الافتراءات وتُعزّزَ العراقيل بأدائها البعيد عن المهنيّة.

أخيراً، ندعو الله أن يلهمنا جميعاً الصلاح والسداد، وأن يوفقنا لخدمة الوطن العزيز.

النقد الدولي يطالب بإصلاح هيكلية النظام المالي في ليبيا

أعلنت بعثة صندوق النقد الدولي حول الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية في ليبيا أن البلاد تواجه تحديين مزدوجين فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد والاستجابة لطموحات الثورة وتطلعاتها،حيث قالت إن هناك تحديدات قصيرة الأجل في إدارة التحول السياسي في ليبيا تتمثل في إعادة الوضع الأمني إلى مساره الطبيعي، وتحقيق انضباط الميزانية العامة مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي

وفي تقريرها الختامي الصادر عنها رحبت البعثة باعتزام السلطات الحفاظ على سعر الصرف الحالي للدينار ،موضحة أن ذلك سيفيد ليبيا كركيزة للسياسة الاقتصادية الكلية،وأن سعر الصرف المربوط قابل للاستمرار فقط طالما كانت السياسات المالية العامة والنقدية تدعم الإبقاء على ربط العملة،وتشير تقييمات استمرارية الحفاظ على المركز الخارجي إلى الحاجة إلى مدخرات أكبر.

ودعت البعثة إلى تنويع اقتصادي من شأنه خلق فرص عمل في القطاع الخاص والحد من الاعتماد على قطاع النفط والغاز ،ومطالبة بإجراء إصلاحات هيكلية إضافية لوضع نظام مالي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي في البلاد.

وأوضح ملخص التقرير أن ليبيا ستظل معتمدة على قطاع النفط والغاز،ما سيجعل وظائف القطاع الخاص نادرة في المستقبل المنظور،ومضيفا أن المالية العامة و الحساب الجاري الخارجي لليبيا ستظل عرضة لانخفاض مستمر في أسعار النفط ..

ملخص للبيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي حول الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة الليبية .. ومما ورد فيه :

– رحبت البعثة باعتزام السلطات الحفاظ على سعر الصرف الحالي للدينار، مما يفيد وسيظل يفيد ليبيا كركيزة للسياسة الاقتصادية الكلية (لا أدري ما محل كلام خبرائنا الذين يرون ضرورة خفض سعر صرف الدينار أي رفع قيمته بقرار من السلطة النقدية في الوقت الراهن دون إحداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد والسياسات ؟!).

– إن سعر الصرف المربوط قابل للاستمرار فقط طالما كانت السياسات المالية العامة والنقدية تدعم الإبقاء على ربط العملة.

– إن ليبيا تواجه تحديين مزدوجين فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد والاستجابة لطموحات الثورة وتطلعاتها. تتمثل التحديات قصيرة الأجل في إدارة التحول السياسي، إعادة الوضع الأمني إلى مساره الطبيعي، وتحقيق انضباط الميزانية العامة مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي

– تشير تقييمات استمرارية الحفاظ على المركز الخارجي إلى الحاجة إلى مدخرات أكبر.

– سوف تظل ليبيا معتمدة على قطاع النفط والغاز وسوف تظل وظائف القطاع الخاص نادرة في المستقبل المنظور.

– إن المالية العامة و الحساب الجاري الخارجي لليبيا يظلان عرضة لانخفاض مستمر في أسعار النفط.

– دعت البعثة إلى تنويع اقتصادي من شأنه خلق فرص عمل في القطاع الخاص والحد من الاعتماد على قطاع النفط والغاز.

– يتعين إجراء إصلاحات هيكلية إضافية لوضع نظام مالي يهدف إلى تعزيز النمو.

المركزي ينفي الأنباء المتداولة بشأن رفض السلطات النقدية الليبية بشكل مؤقت السماح للبنوك المصرية بمزاولة النشاط المصرفي في ليبيا

نفى مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي الأخبار المتداولة بشأن رفض السلطات النقدية الليبية بشكل مؤقت السماح للبنوك المصرية بمزاولة النشاط المصرفي في ليبيا . وأكد المكتب الإعلامي – في بيان له أن المصرف المركزي لم يمنح للمصارف الأجنبية أي تراخيص عمل داخل الأراضي الليبية ، بل سمح فقط للمصارف الليبية التجارية بإقامة شراكة استراتيجية مع المصارف الأجنبية وفق ضوابط وأسس قانونية محددة .

اجتماع إدارات مصرف ليبيا المركزي مع خبراء صندوق النقد الدولي

عُقد بمقر مصرف ليبيا المركزي اجتماعاً ضم خبراء من صندوق النقد الدولي ومدراء الإدارات بمصرف ليبيا المركزي.

وقد تم خلال الاجتماع الذي ترأسه السيد الصديق عمر الكبير» محافظ مصرف ليبيا المركزي مناقشة إجراء تقييم شامل لإدارات مصرف ليبيا المركزي والوظائف المختلفة بهدف وضع إصلاحات جذرية بالقطاع المصرفي تضمن الوصول بمصرف ليبيا المركزي إلى مستوى المصارف الدولية المتقدمة، والاستفادة من خبرة صندوق النقد الدولي في هذا الشأن.

وأكد محافظ مصرف ليبيا المركزي خلال الاجتماع الذي عقد مؤخراً على ضرورة مراعاة الخطط الإستراتيجية المستقبلية التي يرغب مصرف ليبيا المركزي في القيام بها عند إجراء أي تقيم سيُجريه صندوق النقد الدولي ووضعها ضمن خطة الإصلاحات التي سيتم تنفيذها .

وتبادل المسؤولون بالمصرف المركزي وخبراء صندوق النقد الدولي وجهات النظر المختلفة من أجل وضع خارطة طريق يتم بعدها وضع خطط عمل للتنفيذ. وخلص الاجتماع إلى ضرورة تشكيل لجنة مشتركة مابين مصرف ليبيا المركزي وصندوق النقد الدولي تتولى وضع خارطة طريق لسنة «2013»على أن تكون من أبرز مهام هذه اللجنة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد للفساد المالي في كافة المؤسسات المالية بالدولة،وبما يضمن رفع اسم «ليبيا» من قائمة الدول الأكثر فساداً حسب منظمة الشفافية الدولية .

(طمزين) تحتفي بخدمات الصيرفة الإسلامية

تم بمدينة طمزين بجبل نفوسة يوم الثلاثاء 3/26 افتتاح وكالة طمزين للصيرفة الإسلامية تابعة لمصرف الجمهورية .

وأقيمت بهذه المناسبة احتفالية حضرها المدير العام لمصرف الجمهورية « أحمد رجب» ، ورئيس مجلس إدارة المصرف « مصباح العكاري ، ومدير قطاع الصيرفة الإسلامية «جمال عجاج ، والمدير العام لجهاز الشرطة الزراعية العميد «حسين بكشيشي».

كما حضرها جمع غفير من أهالي المدينة الذين عبروا عن فرحتهم بافتتاح هذه الوكالة التي ستساهم في تحقيق مشاريع تنموية وفق المرابحة الإسلامية ، وفتح المجال أمام الشباب في إقامة المشاريع الصغرى والمتوسطة.

اتخذ مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي في اجتماعه الثاني لسنة 2013م، قراراً بشأن تفويض محافظ مصرف ليبيا المركزي باتخاذ الإجراءات اللازمة لإتلاف العملة المسحوبة من التداول. وينص القرار رقم«9»لسنة 2013م، في مادته الأولى على أنه» يتم تفويض «محافظ»مصرف ليبيا المركزي بوضع الترتيبات المتعلقة بإتلاف العملة،ويُخوّل بإصدار القرارات اللازمة في الخصوص»وفي مادته الثانية «يتم تكليف مدير مكتب المحافظ باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ».

صفحة المركزي الرسمية على الفيس بوك مساحة للتواصل

أطلق مصرف ليبيا المركزي صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك". وأكد مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي أن الصفحة أنشئت لغرض التواصل مع المواطنين وتعزيز ثقافة الشفافية في نشر القرارات والقوانين والأخبار والقضايا التي تهم المواطن مباشرة والتي تقع ضمن اختصاص مصرف ليبيا المركزي.

www.facebook.com/CentralBankOfLibya

توقيع غرامات مالية على المصارف لمخالفة التعليمات والضوابط

اتخذ مصرف ليبيا المركزي في اجتماعه الثاني لسنة 2013م، جملة من القرارات بتوقيع غرامات مالية على عدد من المصارف، فقد عاقب المصرف المركزي، المصرف التجاري الوطني بدفع غرامة مالية قدرها ثلاثون ألف دينار ليبي عن مخالفته الأسس والضوابط المنظمة لمزاولة أعمال الصيرفة الإسلامية وذلك تطبيقاً للأحكام المنصوص عليها في المادتين «56»و«104»من قانون المصارف ، مع إلزام المصرف المذكور بإزالة المخالفة. كما عوقب مصرف الأمان للتجارة والاستثمار بغرامة مالية قدرها مائة ألف دينار لمخالفته التعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي المنظمة لنشاط بيع النقد الأجنبي، وعوقب مصرف الأمان أيضاً بغرامة مالية قدرها مائة ألف دينار بسبب المخالفات التي كشف عنها التفتيش النوعي الذي أجري خلال الفترة من 2012/09/17م إلى 2012/10/11م.

ABG Profile

حصلت مجموعة البركة المصرفية على تصنيف ائتماني بدرجة –BBB و A–3 (للالتزامات قصيرة الأجل) من قبل مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية. وتقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحة في مجالات مصرفية التجزئة والتجارة والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة.. هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 1.5 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو 2.0 مليار دولار أمريكي.

وللمجموعة انتشار جغرافي واسع ممثل في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في خمس عشرة دولة تدير أكثر من 450 فرعا في كل من: الأردن ، تونس ، السودان ، تركيا ، مملكة البحرين ، مصر ، الجزائر ، باكستان ، جنوب أفريقيا ، لبنان ، سورية ، اندونيسيا ، ليبيا ، العراق والمملكة العربية السعودية .

البركة، وهي شركة مساهمة بحرينية مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، أدرجت في بورصتي البحرين و نازداك دبي. وتعتبر البركة من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلي حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها.

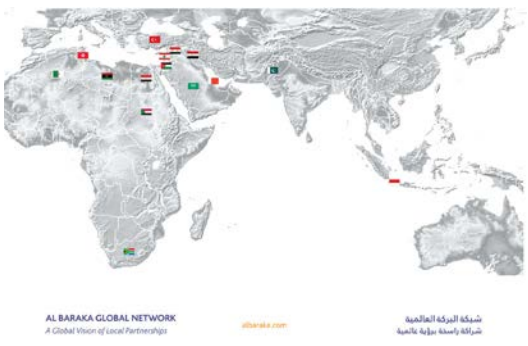

قضية التجاري الوطني

هدر للمصالح والطاقات وخلط للأوراق والملفات

لقد أثار استغرابي بل دهشتي الأيام الماضية ما أُثير مِن لغط ومغالطات حول قضية لا تستحق عُشْرَ ما بذل فيها من جهد أو أقل منه، فضلا عن الضّجيج وإثارة النّعرات! وما أثارني في الموضوع هو أنّ ما جرى في هذا الملف هو تعبيرٌ مباشر عن وضعٍ مُزرٍ لواقعنا و واقع بعض مؤسّساتنا بكل أسف. ودون انزلاقٍ في هوّة الإحباط واليأس ودون انجرار في متاهات التشاؤم، نقف عند واقعنا الذي لا مناص من مواجهته، بل ومواجهة الثقافة التي تقف وراءه لدَى مَن لا يُعيرون المسؤولية الوطنية أيّة قيمة، ولا يدركون أبعاد ما يُقحمون فيه البلاد ويَجرّون إليه العباد مِن مفاسد وأضرار.

■ د. فتحي خليفة عقوب

إنه منهج التّخبط واتباع الأهواء، الذي يُفضي بأصحابه إلى تقديم المصالح الشخصية والأهواء الفردية على مصلحة الوطن العامة، فتراهم يجسدون سياسة الأرض المحروقة ولا يتقون الله في ما يقولون ويفعلون، ولا يلتزمون معاييرَ الموضوعية والحياد والتّجرّد.

وبدايةً أُريحُ المتربصين بأني لا أكتب هنا دفاعا عن مصرف ليبيا المركزي، ولا عن مجلس إدارته، بقدر ما هي آهات وأنّات تعتلجُ في النّفس حسرةً على البلاد، وعلى العباد، لم اجد مناصا من بثّها والبوح بها، وبخاصة في ظل تزمّت الذين لا يَعون عواقب أفعالهم وأقوالهم، ولا ينظرون في مآلات ما تجرّهم إليه الأهواء والأغراض الشخصية والخاصة، وقد كان الأولى بهم والأجدر التّأسّي بالحديث النبوي الشريف الذي يرويه أبو أمامة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا، وَبِبَيْتٍ فِي وَسَطِ الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْكَذِبَ وَإِنْ كَانَ مَازِحًا، وَبِبَيْتٍ فِي أَعْلَى الْجَنَّةِ لِمَنْ حَسَّنَ خُلُقَهُ) .. هذه قيم الإسلام وتعاليمه وآدابه، فيا له من دين عظيم لو كان له رجال يُترجمونه واقعاً في الحياة!

خلفية موضوع المصرف التّجاري الوطني

من الأدوار الرئيسية المنوطة بمصرف ليبيا المركزي، العملُ على تطوير القطاع المصرفي الليبي ليكون مؤهّلاً لقيادة التنمية في ليبيا، وقادرا على مواكبة متطلباتها، بما يتناسب والتّطلعات التنمويّة للمجتمع الليبي بعد الثورة المباركة، وهو أمر يتفق والقانون النافذ المنظّم لعمل المصارف الليبية، وفي هذا الإطار فإنّ من أولى الاستراتيجيات الهامة تشجيعُ التكامل والتعاون بين المؤسّسات المالية التي تملكها ليبيا أو تُسيطر على نسبة جوهرية من رؤوس أموالها، بما يُحقق الأهداف المرجوة، والّتي منها مثلاً :

- زيادة القوة المالية وتدعيم المراكز المالية لتلك المؤسسات، بما يزيد من قدرتها على التوسع والانتشار والنمو، الأمر الذي يحقق أفضل النتائج من استثمار الثروة الوطنية.
- تنويع وتحديث قاعدة الخدمات والمنتجات المصرفية ورفع قدرات وأساليب العمل، بشكل يساهم في تطوير القدرات البشرية وخلق قيادات ذات كفاءة.
- تحقيق وفورات الحجم المصرفية والانتشار الجغرافي وخفض التكاليف ودخول ميادين عمل جديدة.
- تطوير أساليب العمل والرقابة واعتماد المعايير الدولية ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

ماتم لايتعدى كونه طرح فكرة للتعاون، وليس كما أثير في وسائل الإعلام بالصورة التي ترقى للتضليل

هذه الأهداف وغيرها، كانت السبب وراء اتّجاه مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي لمناقشة مَدى إمكان عقد شراكة وتعاون بين المؤسستين (المصرف التّجاري الوطني والمؤسسة العربية المصرفية)، في إطار هدفين رئيسين هما :

أولاً : بناء رؤية للتواجد المصرفي والمالي الليبي بالخارج، تُؤسّس للاستفادة القصوى من تلك الأموال والقدرات من خلال الشراكة والتّكامل وخلق كيانات كبيرة عملاقة، قادرة على تحقيق نتائج أفضل بمخاطر مقبولة.

ثانياً : بناء رؤية داخلية تستفيد بحد أقصى من الإمكانيات المالية للمؤسسات التي تملك ليبيا السيطرة عليها في الخارج، بما يحقق إعادة توطين رأس المال الليبي ومساهمته في مشروعات التنمية المتوقعة في ليبيا الجديدة.

في هذا الإطار كان ذلك التّوجّه، من خلال طرح فكرة دراسة مدى إمكان التّعاون بين المؤسسة العربية المصرفية - التي تملك ليبيا ٪70 من رأس مالها ويتولى إداراتها الرئيسية عناصر ليبية مؤهلة وقادرة - مع المصرف التجاري الوطني - الذي يملك مصرف ليبيا المركزي ما نسبته ٪74 من رأس ماله - حيث يتوقّع أن يؤدي ذلك التعاون إلى نَتائج إيجابية والتي منها كما موضح بالجدول في الأسفل .

إنّ هذه النتائج الافتراضية المتوقعة في حال إقرار مبدأ التعاون والشّراكة، تعطي هذا الخيار الاستراتيجي أبعادا ذات جدوى اقتصادية، فضلا عمّا سيحققه من تطوير في الوسائل والأدوات والقدرات البشرية ورفع كفاءة الإجراءات، وأيضاً المساهمة في التنمية المكانية لمنطقة الجبل الأخضر حيثُ يقع المركز الرئيسي للمصرف التجاري الوطني تلك المنطقة التي تَتمتّع بإمكانيات استثمارية جيدة سيساهم التكامل والتّعاون في تطويرها من خلال تمويل مشروعات استراتيجية في تلك المنطقة.

هذا هو التصور الاستراتيجي للعلاقة التي تهدف لاستغلال الإمكانيات المتاحة من قدرات مالية ليبية مكحلية وخارجية، وليست الفكرة عملية بيع، كما يتم الترويج لها من قبل البعض، وكما تلقفته بعض الأطراف والمؤسسات العامة و وسائل الإعلام، الأمر الذي أوجد زوبعة لا أساس لها، فكان سبباً لضياع البوصلة، وأفقد المشروع بعده الاستراتيجي – رغم كونه لايزال في طور البحث والدراسة والنقاش ولم تصدر بشأنه أيّ قرارات أو توجيهات – وجعل المصرف المركزي في وضع لا يُحسد عليه، وبخاصة في ظل محاولات رخيصة، مما أدّى إلى العديد من السلبيات غير المبرّرة، ومنها :

- شخصنة المسألة وربطها بموقع السيد المحافظ على رأس مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية، وهو أمر ينبغي أن يكون إيجابياً لأنه يجعل هناك حالة من التلازم بين مصلحة المؤسستين، ويزيد من حرصه على الطرفين دون ميل لواحدة دون الأخرى.
- التصرفات الغريبة الصادرة عن بعض أجهزة الدولة التي تلقفت الخبر من وسائل الإعلام غير المسؤولة، وبادرت بتبني مواقف ضد توجهات المصرف المركزي قبل أن تقف على حقيقة الأمر، الأمر الذي يشي بهشاشة البنية المؤسّسية للدولة، وضعف الثقافة القانونية والمؤسّسية لبعض المسؤولين الذين لم يكلفوا أنفسهم عناء البحث.
- تضليل الرأي العام بذكر معلومات غير صحيحة، وغير علمية بل وغير منطقية أحياناً، إمعاناً في إرباك الرأي العام والتلبيس عليه، لعدم درايته بالمصطلحات العلمية، ولعدم درايته بالأرقام والإحصاءات المتخصصة.
- إضفاء الصبغة الجهوية، وهي عادة الضعفاء وديدنهم، حيث زعم البعض أن قرار مجلس إدارة المصرف التجاري بإقالة المدير العام ذو الأصول «المصراتية» هو مسألة جهوية! إنّ من الخطر حقّاً توظيف هذه النعرة الجهوية في خضم إدارة الدولة ومؤسساتها، لإثارة بعض الشباب ودفعهم للتهجّم وإساءة الأدب حميّة وعصبية، هي من صفات الجاهليّة، أقولُ ذلك وأنا أنتمي أيضاً لمدينتنا العزيزة مصراتة، ولا يزايد عليّ أحدٌ في هذا الانتماء، وأؤكّد أنْ لا وجود لهذه النزعة إلا في عقول مَن يُروجون لها ويُريدون استغلالها لأغراض ومصالح شخصية، ولم أرَ في كل ما مرّ بي من إجراءات وحيثيات الموضوع وما وقفتُ عليه أيَّ مؤشّر لذلك الادعاء والزّعم المذكور! وينبغي أن نترفع عن هذه السفاسف، وأن يكون انتماؤنا أولاً وأخيراً لليبيا، وتفضيلنا لذوي الكفاءة من أيّ ربوعها كان، ومهما كانت جهته أوقبيلته أوعائلَته، فالقانون فوق الجميع، وهو الفيصل والحكم بينهم.
- الخلط بين دور المؤسسة التشريعية والمؤسسة القضائية؛ إذ حين اعترض المدير العام على قرار مجلس إدارة المصرف التّجاري بإقالته، واتّجه باعتراضه إلى المؤتمر الوطني العام - وكان الصواب وفق أبجديات القانون هو أن يتوجّه إلى مؤسسة القضاء لا التشريع – كان مما زاد الطين بلّةً هو تعاطي المؤتمر الوطني العام – رغم أعبائه الثقيلة ومسؤولياته العريضة - مع هذه القضية وخوضه في حيثياتها وتفاصيلها، بدل إحالتها وصاحبها إلى جهة الاختصاص؛ فخرج عن اختصاصه التشريعي وتَعدّاه، وأغفل دور القضاء الإداري المختص بالنظر في هذه القضايا!
- سقوط العديد من وسائل الإعلام في مستنقع الإرجاف وترويج الشائعات، وإتاحة الفرصة للتطاول على مؤسسات الدّولة دون بيّنة ولا تثبّت، الإعلام الذي يصول فيه ويجول من لا يفقه أسس الاقتصاد والعمل المصرفي، فتمرّ عليه مثل هذه الافتراءات دون تمييز ولا تبصّر ولا اعتراض، الإعلام الذي لا يميز بين نقل الخبر وبين آلية استقائه وتلقيه، فتجده يسارع لنشر كل شاردة و واردة دون تبين ولا تثبت، ثم – في أحسن تقدير – يقول : العهدة على الراوي !! وينسى او يتناسى انه هو الراوي الناقل للخبر، ومن يتحمل مسؤولية ما ينشره دون تثبت، وكأني بكثير من إعلاميينا لا يفقهون معنى من معاني قوله عليه الصلاة والسلام : (إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتٍ وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ). والأعجب من هؤلاء مَن يخلط بين حرية الرأي وصدقية الخبر!!.. فلو كانت القضية مطروحة للنقاش وتبادل وجهات النظر، فلا حرج أن يخرج أيّ شخص ليعرض رأيه ولو عارض رأي رأس الدولة ورئيسها فهو حرٌّ في ذلك، أما أن ينشر أكاذيب، ويروج لافتراءات، دون تثبت من صحة معلوماته و واقعية فرضياته التي بنى عليها أحكامه، فهذا لا علاقة له بالمهنية ولا الحرفية ولا حرية التعبير عن الرأي.

في ظل ما سبق وغيره من التشتيت وهدر الطاقات والجهود، وقف مصرف ليبيا المركزي عاجزاً عن اتخاذ القرارات الاقتصادية ذات الجدوى، للاستفادة القصوى من الإمكانيات المالية التي تقع تَحتَ سيطرةٍ وطنية وتوظيفها لمصلحة الاقتصاد الوطني، وهو الدور الذي يمثل إضافة حقيقية للاقتصاد الليبي في مثل هذه الظروف والأوضاع.

لقد صارت الحاجة ملحّة أكثر من أيّ وقت مضى أن تراجع وسائل الإعلام سياساتها الإعلامية، والنظم التي تتبعها التي أصبحت تساهم في تأزيم الوضع على مختلف الصُّعُد، وتَبثُّ ما يربك الرأي العام بدل أن تهديه الثقة والاطمئنان، وصارت تضلله بدل أن تعمل على توعيته، وتدريبه على الموضوعية والمنهجية في تلقي الأخبار والتعامل معها. وكم عجبتُ وأنا أستمع لإحدى نشرات الأخبار حين ذكر المذيع أن اتحاد ثوار 17 فبراير في المصرف التجاري الوطني اجتمع وقرّر رفض قرار مصرف ليبيا المركزي بيع ٪74 من أصول المصرف التجاري للمؤسسة العربية المصرفية البحرينية !! وهنا وقفات :

أولا لم يصدر قرار ولا يوجد حتى مجرد حديث عنه، وبخاصة أني بحكم عملي أمينا لسر إدارة مصرف ليبيا المركزي فأنا من يصوغ القرارات الصادرة عنه لعرضها على رئيس المجلس لتوقيعها!

تحديد النسبة غير معقول إطلاقا، ومن أين استُنبط أو فُهم؟! إذ لا يسمح قانونا بأن تملك أيّ مؤسسة من خارج ليبيا أكثر من نسبة ٪49 في أيّة مؤسسة ليبية !!

هل اتحاد الثوار المذكور يُعبر عن رأي جميع موظفي المصرف التجاري؟! ليمنح نفسه حقّ الموافقة أو المعارضة لأي قرار للسلطة الرقابية الأولى؟! أم أنّ كل مَن تَستّرَ باسم الثورة المباركة يعتقدُ أنه منحَ نفسَه حقَّ الحكم والمعارضة والتقييم والتّنفيذ؟! وهل هذه هي دولة القانون التي قامت لأجلها ثورة 17 فبراير، إنها مزايدات لا محل لها من الإعراب هنا، و لا يمكن القبول بها لتكون بديلا عن الشرعية واحترام القانون.

أخيرا، نسأل الله تعالى أن يلهمنا جميعا السداد، ويوفقنا للمنهج الحق الوسط، وأن يجعلنا أحرص على مصلحة الوطن والمجتمع من مصالحنا الشخصية وأهوائنا، وأنْ لا ننسى أنّ هذه الدّار الدّنيا دار مَمرّ لا دارَ مَقرّ، وأنْ نعملَ لما بعدها، فمهما نلنا منها فلن نحمل معنا إلا ما حازَ قبول الرحمن وكان خالصا لوجهه الكريم ومُحققا لمرضاته سبحانه وتعالى.

إقحام الجهوية في قضايا الاقتصاد خطر يهدد سلامة إدارة الدولة ومؤسساتها..

مجموع الأصول المتاحة للمصرف التجاري الوطني	17 مليار دينار
مجموع الأصول المتاحة للمؤسسة العربية المصرفية	32 مليار دينار
وبذلك تكون الأصول الإجمالية للطرفين:	49 مليار دينار

كما أنّ إجمالي رأس المال الذي يمكن أن يترتب على هذا التكامل سيكون كما يلي :

	بيان	رأس المال مليون دينار	رأس المال الافتراضي بعد التعاون (مليون دينار)
1	المؤسسة العربية المصرفية	5400	1000
2	المصرف التجاري الوطني	760	760
	إجمالي رأس المال المفترض (مليون دينار)		1760

بيان	مليون دينار	حصة ليبيا	%
متوسط الأرباح الحالية	100	100	%100
متوسط الأرباح المتوقعة بعد التكامل	300	255	%70
التغير (الاضافة)	200	155	
نسبه حصه ليبيا بعد التكامل من الدخل		%85	

أقرت الميزانية مع حزمة ملاحظات لايمكن معالجتها في فترة قصيرة

الأجهزة التنفيذية والرقابية لاتستوعب المبالغ الواردة في الميزانية بما في ذلك ديوان المحاسبة

حزمة من التساؤلات، طاف بها الدكتور عبدالسلام عبدالله نصية رئيس لجنة الميزانية والتخطيط والمالية بالمؤتمر الوطني العام، حول المصارف ودورها في حلحلة المختنقات، وغيابه الواضح والبين في الدفع بالاقتصاد الوطني، في مختلف مجالاته، لاسيما أزمة السكن، وتنفيذ المشاريع الصغرى والمتوسطة، كما وضع نصية في لقائه مع صحيفة المصارف، النقاط على الحروف، فيمايتعلق بالأسئلة الواردة عن ميزانية 2013، والمقدرة بـ 68 مليار دينار، وأوجه صرفها ومخصصات الأبواب الثلاثة، بمافي ذلك باب التنمية، والدعم السلعي الذي بلغ نحو 10 مليارات دينار، والمعاشات التي وصفها بالفاتورة الضخمة، كما تطرق إلى المعوقات والعراقيل التي تقف حائلاً أمام منح القروض الإسكانية، معرجاً في تعليقه على دور المصارف في إحداث النقلة النوعية للاقتصاد، وأدائها الذي يشوبه التقصير، حسب وجهة نظره... حصيلة من التساؤلات وحزمة من الآراء، كانت أهم ماخرجنا به من لقاء الصحيفة مع الدكتور نصية، إلى جانب تعزيز مفهوم الإبداع لحلحلة القضايا العالقة، وفق رؤية تصب في خدمة الوطن والمواطن.

■ لقاء : طارق السنوسي

الدكتور عبدالسلام عبداللّه نصية رئيس لجنة الميزانية والتخطيط والمالية بالمؤتمر الوطني العام لـ (مصارف) :

الخلل في الاقتصاد الليبي يكمن في المصارف القاطرة التي تقوده وليس في الميزانية العامة للدولة

● مصارف : ماهي أبرز اختصاصات لجنة الميزانية والتخطيط والمالية، والمهام التي تتولى تسييرها في الوقت الراهن؟.

نصية: تعتبر اللجنة إحدى اللجان التخصصية داخل المؤتمر الوطني العام، ومهمتها الإشراف على وزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، ووزارة التخطيط ، ومراقبة أدائها، جنباً إلى جنب مع دراسة القوانين والتشريعات، التي تتطلبها هذه المؤسسات لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي.

● مصارف: أقر المؤتمر الوطني العام عدة قرارات، بمافي ذلك قرار صرف منحة للأسر الليبية، بمناسبة عيد الأضحى، التي ناهزت قيمتها المليار ونصف المليار دينار، وفي هذا الصدد يرى بعض المراقبين أن هذه الأموال لو اتجهت إلى مكانها الصحيح، في برامج ومشاريع لتطوير قطاعي الصحة والتعليم على سبيل المثال، لكانت أفضل، وأمام ذلك ماهي المعايير التي استندت إليها اللجنة في اتخاذ مثل هذه القرارات؟.

نصية: قرار صرف المنحة لم يصدر عن اللجنة، بل أقره المؤتمر الوطني العام مجتمعاً، وكان رأي اللجنة بعد عرضه عليها، بأن هذا الأسلوب يشبه حقن الجسد بالحقن المؤقتة، ولايمثل العلاج الناجع، وكان الأجدر تحسين معيشة المواطنين، ورفع حجم المرتبات، وتفعيل دور القطاع الخاص بالشكل الأمثل، ولكن تزامن عيد الأضحى مع انطلاق العام الدراسي، وماصاحبه من ارتفاع فلكي لأسعار الأضاحي، وضعف المرتبات دفع بالمؤتمر إلى اتخاذ هذا القرار لتخفيف الأزمة التي يمر بها المواطنون، ومع ذلك أؤكد أن هذه الإجراءات استثنائية، وليست استراتيجية، فضلاً عن أنها ليست الحل الأمثل، كما أن لها مضار اقتصادية واجتماعية على المدى البعيد، وبالتالي نحن دائماً ندفع باتجاه الحل الصحيح والسليم، والمتمثل في تحسين معيشة المواطن بشكل مستدام، ورفع دخله بصورة دائمة.

● مصارف: اعتمد المؤتمر الوطني العام الميزانية العامة للدولة لسنة 2013، بعد مراجعتها من قبل اللجنة، فنأمل منكم احاطتنا بحجم الميزانية، والأبواب المتعلقة بها، والإجراءات التي ينبغي على الدولة اتخاذها، لاسيما فيمايتعلق ببند الدعم المقدر بـ 14 مليار دينار، والمتمثل في دعم الطاقة والمحروقات والسلع .. فهل ترى أنه من المجدي رفع الدعم وتوزيع قيمته في شكل دعم مباشر للمواطنين في الوقت الراهن أم لديكم رؤية مختلفة؟.

نصية: في الواقع أقرت الميزانية، مع حزمة ملاحظات أبدتها اللجنة، تمثلت في إعداد الميزانية وشكلها، وفي الحقيقة فإن أغلب تلك الملاحظات لايمكن معالجتها في فترة قصيرة، كونها تختص بالمالية العامة للدولة، بمافي ذلك الباب الأول من الميزانية والمتعلق بالمرتبات، وهي فاتورة ضخمة، مقارنة بسكان ليبيا البالغ عددهم نحو 6 ملايين نسمة، والذين تصل مرتباتهم إلى 20 مليار دينار، وهذا مايوحي بوجود خلل كبير جداً في الميزانية، ومن الصعب تداركه في الميزانية الحالية، ومع ذلك اضطررنا للموافقة على هذا الباب مع إدراج حزمة مواد في القوانين تلزم الحكومة بضرورة استخدام الرقم الوطني لفك الإزدواجية الوظيفية، وبالتالي تحسين المرتبات ورفع سقفها، وكذلك تحديد الحد الأدنى للمعاشات.

كما كان الدعم السلعي الذي وصل إلى 10 مليارات دينار في الميزانية الحالية بعد أن كان 14 مليار في ميزنية العام الماضي، أحد اشكاليات الميزانية، ومايصاحبه في حقيقة الأمر من دعم الفقراء للأغنياء، فلابد من تصحيح هذه المعادلة، بتحويل الدعم السلعي إلى نقدي، وهذا لن يتم خلال أشهر أو سنة، ولذلك رأت اللجنة الابقاء على الدعم السلعي، مع إدراج مادة تلزم الحكومة بتقديم برنامج متكامل لتحويل الدعم السلعي إلى نقدي في موعد أقصاه 30 أغسطس 2013، وأنا على يقين بأن الأمر قد يحتاج إلى رفع تدريجي، وحمل الباب الثالث من الميزانية المخصص بالبرامج والمشاريع هو الآخر، عدداً من الإشكاليات، وقد حاولنا تحسين صورة الميزانية، بماقدمت عليه من الحكومة.

● مصارف: يلاحظ تدخل اللجنة في عدد من القضايا التي لاتقع ضمن نطاق اختصاصاتها، على سبيل المثال تلقي تظلمات المواطنين، أو من مؤسسات الدولة، رغم أن ذلك اختصاص أصيل للقضاء، وهذا يعد تجاوزاً لمفهوم دولة القانون التي يسعى الجميع لترسيخها، ويشكل فيها القضاء الفيصل في رد الحقوق لأصحابها، فماردكم على هذه الملاحظات؟.

نصية: اللجنة لم تتدخل في أية قضية ليست من شأنها، وإذا ماكان المقصود قضية المصرف التجاري الوطني، فإن ماقامت به اللجنة هو من صميم عملها، فدولة المؤسسات والقانون تعني الانصاف، والحق والعدل، واتفاقاً مع ذلك لايمكن إقالة أية شخص أو مسؤول دون مبررات، سواء إدارية أو قانونية، وإلا ستصبح المسألة عبارة عن مزاج يفضي إلى الفوضى... ولأن دولة القانون تعني فيماتعنيه المؤسسة أو الموظف فيها محترم، وتتم إقالة المسؤول أو الموظف إذا مارتكب خطأ، وفق إجراءات محددة وواضحة وتتسق مع المفهوم العام للدولة، ومن حق كل موظف إذا ماوقع عليه ظلم أن يلجأ للجهة التشريعية والرقابية، ونحن في هذه الحالة نمثل كمؤتمر وطني عام هذه الجهة، ومن مهامها الأساسية الرقابة، وهي تعني أن تتجاوب مع شكاوى الموطن وتظلمه، ونحن لانتخذ أي إجراءات، بل نحيل القضايا إلى جهات الاختصاص من قضاء، ونيابة عامة، أو إلى ديوان المحاسبة.. وفيمايتعلق بقضية المصرف التجاري، تقدم إلينا بعض الموظفين والعاملين بالمصرف من بينهم المدير العام المقال، ومن حق اللجنة أن تدرس التظلم، وطالبنا مدنا بمبررات الإقالة، لأن إقالة مدير عام مصرف ليس بالأمر الهين، ففي دول العالم يهز مثل هذا الإجراء اقتصاد الدولة، ويحدث اضطرابات في الأسواق المالية، وبالتالي توجهنا بالسؤال عن المبرر وراء اتخاذ قرار إقالة مدير عام المصرف التجاري الوطني، وكذلك مدنا بالمستندات المؤيدة للقرار، بما في ذلك محضر اجتماع مجلس الإدارة، للتأكد من مدى قانونية الإجراءات، وأن الإقالة تمت وفق القانون الذي يحكم علاقات العمل، وهذا من صميم عملنا، ونحن نصر على ذلك، ولكن ماحدث أن رئيس مجلس إدارة المصرف رفض تزويدنا بالمستندات المطلوبة، رغم أن الإعلان الدستوري والنظام الداخلي للمؤتمر، يؤكدان على ضرورة موافاة المؤتمر الوطني العام بكل مايطلبه من مستندات، وما دون ذلك يعد مخالفة صريحة للإعلان الدستوري والنظام الداخلي للمؤتمر، وهذا في حد ذاته شيء خطير جداً، ولذلك خاطبنا محافظ مصرف ليبيا المركزي في كتاب واضح، بيّنا فيه الإجراءات، وأنه طالما لم يوافنا مجلس إدارة التجاري بالمستندات المؤيدة للإقالة فإنها تعتبر غير مبررة قانونياً... ومن جانب آخر يبرز سؤال عن آلية تعيين مدير عام جديد للمصرف وهي من المناصب القيادية والعليا، التي يجب أن تتم وفق إجراء عملية مفاضلة، بين عدد من المتقدمين، من قبل جهة محايدة، وفق السير الذاتية، والاعلان والاختيار السليم الذي تحدده الإدارة، فمن غير المعقول أن يتم اختيار مدير عام المصرف، وفق مفاضلة أجريت قبل عام مضى، وبالتالي هذا شيء غير منطقي، ولايتفق مع الدولة التي نحلم بها، ومن حق اللجنة الاطلاع على كل هذه الإجراءت وفق ماكفله لها الإعلان الدستوري، والنظام الداخلي للمؤتمر، فنحن لسنا المؤتمر الشعبي العام، نحن المؤتمر الوطني العام، تم انتخابنا في انتخابات حرة ونزيهة، وشكلنا لجاناً ومن حقنا ممارسة دورنا الرقابي والتشريعي.

مصارف: البعض يتساءل عن مخصصات التنمية التي تقل مثلاً عن مخصصات المرتبات.. فمجموع ماخصص لها ربما لايفي باستكمال مشروعين أو ثلاثة من المشاريع الاستراتيجية.. فماتعليقكم؟.

نصية: بلغ ماخصص للتنمية نحو 19 مليار و300 مليون دينار، وفي الحقيقة لانستطيع انفاق هذا المبلغ على التنمية في الوقت الراهن، لأن السوق لايستوعب هذا الحجم من الأموال، وفي المقابل لو أنفق هذا الرقم فسوف نحقق نقلة نوعية غير عادية في التنمية في ليبيا، ولكن الشركات الأجنبية لم تستأنف مشاريعها، والشركات المحلية لم ترتب أمورها لممارسة نشاطها بشكل جيد.

● مصارف: ولكن بعض الشركات استلمت أموالها وبدأت في تنفيذ مشاريعها؟.

نصية: عند الحديث عن التنمية فإننا نتحدث عن اسمنت وحديد، ومستلزمات بناء، وغيرها، ولانتناول حجم أو عدد مشاريع فقط، فهل تتوفر في السوق الليبي مواد البناء بالكميات التي تغطي تنفيذ المشاريع على سبيل المثال، فالمسألة مرتبطة بالسوق، وهل يستوعب السوق 19 مليار دينار أم لا، وأنا اعتقد أن المبلغ

لن نستطيع إنفاق المبلغ الوارد في الميزانية على التنمية في الوقت الراهن.. والأموال ليست عائقاً

لإصلاح المالية العامة لابد من أن يكون مصرف ليبيا المركزي جهة رقابية إشرافية فقط

لابد أن تتحول أرباح المصارف إلى خدمات راقية ترضي الزبون

مصارفنا تتباهى بتكديس الأموال، والتفاخر بمن لديه أكبر قدر من السيولة.. بينما في العالم تفتخر المصارف بما قدمته لمشاريع التنمية

لايمكن إحداث تنمية في ظل الفوضى.. ويجب أن ندرك أننا في مرحلة انتقالية صعبة

نحن لسنا المؤتمر الشعبي العام .. نحن المؤتمر الوطني العام

وعلى الجميع أن يدرك ذلك وسنمارس دورنا الرقابي والتشريعي

المخصص للتنمية يكفي للانطلاق، وبالإمكان رفع قيمة المخصصات، لو أنفق الـ 19 مليار، فبالإمكان تخصيص مبالغ إضافية، فنحن لانشتكي من قلة الأموال، ولكننا نفتقر إلى كيفية توظيفها بالشكل الصحيح، وبالتالي إذا كان هناك مصدر للتوظيف المناسب، فبإمكان الحكومة طلب اعتمادات إضافية والمؤتمر سيوافق لأنها ستصرف على برامج تنمية محددة.

● مصارف: في آلية مراقبة أوجه صرف الميزانية الجديدة، هل سنرى للجنتكم دور في المراقبة إلى جانب ديوان المحاسبة، حتى وإن كان دوراً فنياً؟.

نصية: هذا صلب اختصصات اللجنة، ودور أساسي منحه لها النظام الداخلي للمؤتمر، بمراقبة الميزانية وفقاً للقانون والاعلان الدستوري، وأعتقد أن مسألة الرقابة على الميزانية البالغة 68 مليار دينار، فيه نوع من الصعوبة، لاسيما في ظل ضعف الأجهزة التنفيذية التي تستوعب هذا المبلغ بدقة، وكذلك مراقبته بدقة متناهية، ونحن نعترف بذلك، فديوان المحاسبة بوضعه الحالي يشتكي من عدة نواقص، بمافي ذلك الكوادر البشرية والإمكانيات، وبالتالي فهو غير قادر فعلياً على الرقابة، وأرى أن مسألة الرقابة، لاسيما في المرحلة الانتقالية التي يجب أن يكون فيها المجتمع بكافة شرائحه مسؤولاً عن ذلك، كما أننا نعول كثيراً على الإعلام كسلطة رقابية، جنباً إلى جنب مع مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة أداء الحكومة، لأنه في مرحلة بناء الدولة الكل مسؤول، ونحن في اللجنة سنمارس دورنا الرقابي.

● مصارف: هناك فاقد زمني، في ميزانية 2013 كيف سيتم تعويضه؟.

نصية: هذا صحيح لأنه من المفترض أن تقدم الميزانية قبل شهر من نهاية السنة المالية، حتى تعتمد قبل ذلك، وماحصل أن ميزانية 2013 قدمت بعد انقضاء شهر على نهاية السنة المالية، ونحن أدركنا هذه الإشكالية، وأصدرنا قراراً بضم 1 إلى 12 من ميزانية العام الماضي، وبالتالي تغلبنا على الفاقد في الباب الأول والثاني، المتعلقين بالمعاشات، التي سارت بشكلها الطبيعي، وكذلك المصروفات العمومية، وقد واجهتنا اشكالية في الباب الثالث ونرجو أن تكون الانطلاقة مع الربع الثاني من العام الجاري.

ويجب أن ندرك أننا في مرحلة انتقالية صعبة، والظرف الأمني له دور كبير في سيطرة الدولة على المنافذ، وكذلك المواطن له دور كبير، وكلما استتب الأمن واستقر، كلما سيطرت الدولة بشكل أكبر، وتبعاً لذلك تبرز التنمية، وبالمقابل لايمكن احداث التنمية في ظل الفوضى.

● مصارف: أرقام الصرف في الميزانية الماضية (متباينة جداً) بين ديوان المحاسبة، وحكومة الكيب.. فأين الحقيقة؟.

نصية: أعتقد أن الحقيقة عند ديوان المحاسبة باعتباره الجهة الرقابية التي أوكلت إليها مراقبة الميزانية، وبالتالي نحن نثق في تقارير وأرقام الديوان، على الرغم مما أشرت إليه سلفاً فيمايتعلق بضعف امكانياته، لأنه جهة محايدة ومكلفة ومتخصصة في مراقبة الميزانيات.

● مصارف: المواطنون يجدون في السلف والقروض حلولاً عاجلة للإيفاء بحاجياتهم الضرورية.. ماموقع هذين البندين في ميزانية 2013؟.

نصية: أولاً يجب أن نعي أن من يمنح السلف والقروض هي المصارف، وهذا خارج الميزانية، فالدولة لاتمنح ذلك للمواطنين، ولكن يخصص جزء من الميزانية للاقراض، والذي بلغ نحو نصف مليار دينار من الميزانية الحالية، إلى جانب 400 مليون دينار من ميزانية العام الماضي، وأصبح مجموع البند 900 مليون دينار، ولكن أعتقد أن الاقراض مسألة شائكة في الوقت الرهن، لاسيما الشطر السكني منه، الذي يتطلب فتح مخططات جديدة، وبنية تحتية، والسؤال هل هذا متاح حالياً، وهل هناك خطة اسكانية عامة، وماهي البدائل، فهل سيتم منح القروض نقداً، أم ستتكفل الدولة بالبناء لحلحلة أزمة السكن، أم سيتم ذلك عن طريق شركات تمولها المصارف التجارية، وهنا أتوجه للمصارف للمساهمة في حل أزمة السكن، خصوصاً وأن لديها فائض سيولة كبيراً جداً، ولماذا لاتساهم المصارف في مسألة الاقراض والسلف، خاصة بعد إقرار قانون منع التعاملات الربوية، فكان من المفترض أن تشرع المصارف في منح السلف، ولكنها توقفت عن منح السلف إثر صدور القانون.

● مصارف: البعض يعلل ذلك بأن الانتقال من نظام إلى آخر يتطلب فترة زمنية لإعداد المنظومة، سواء البشرية أو التقنية والقانونية، للانطلاق في تنفيذ الخطط والبرامج؟.

نصية: لا أرى اشكالية مع وجود الفكر الإبداعي، والمسألة مرتبطة بالثقافة السائدة بالمصارف، ولاتتعدى كونها مسألة اعتياد على خط ونمط معيين، ولكن يجب أن تتغير الثقافة، وينبغي أن تتحرر ملكة الابداع، لايجاد الحلول، أما إذا ماكان الموظف يقصد مكان عمله لأداء العمل الروتيني دون التفكير في أساليب جديدة وطرق مبتكرة، وتطبيق البرامج الحديثة، فلن نحقق المأمول، فنحن نحتاج إلى ابداع في إدارة الأموال المودعة بالمصارف، ولاننسى أنه ومنذ قيام الدولة الليبية، لم يتقاض المودعون فوائد على أموالهم المودعة بتلك المصارف ، بمافي ذلك أموال الدولة، وهذا يعني تحولها إلى أرباح ضخمة ، في خزائن المصارف، ويجب التعامل مع هذه المسألة إما بتحديد كلفة الدين أو الإقراض أو السلف، وتكون وفق الشريعة الإسلامية، كما يجب أن تتجه المصارف لتمويل الشركات العقارية، وبعدها يتم البيع للمواطنين، فلابد من ايجاد الحلول.. وأعتقد أن الإدارات العليا للمصارف لاتمتلك الرغبة للخروج عن الطرق التقليدية، وكأننا سنظل رهينة لهذا الأسلوب التقليدي، فبالإمكان مع التفكير المبدع والخيال الخلاق ايجاد الحلول لهذه المعضلة إن جاز أن نطلق عليها هذا الوصف...

● مصارف: هل هناك تنسيق بين لجنتكم ومصرف ليبيا المركزي بشأن دراسة الصعوبات والمعوقات التي تحد من تقدم العمل المصرفي في ليبيا؟.

نصية: حتى نكون صادقين، فقد عقدنا اجتماعاً يتيماً مع إدارة مصرف ليبيا المركزي، ونعول على تنظيم لقاءات أخرى في الفترة القادمة، بهدف التنسيق، وفي الحقيقة تواجهنا مشكلة عدم التواصل مع أغلب المؤسسات والوزارات، التي يبدو أنها تعمل وتسير بأفكار الدولة القديمة، وعقلية النظام السابق، وكأنهم لايعرفون أن هناك مؤتمراً وطنياً عاماً ولجاناً تتبعه، وأقول للجميع أنه لابد من التشاور والتنسيق لوضع السياسات، وأن هناك جهة تشرّع وتراقب، ولكن الجميع مازال يعمل بمعزل عن المؤتمر الوطني، وكأن مهام الأخير تنحصر في الإعداد للدستور فقط، وبالعكس فإن المؤتمر لديه مهام اشرافية ورقابية، ولابد أن ترسم السياسات مع اللجان الموجودة بالمؤتمر، بتناغم وتوافق، وتنجم عن تبادل للآراء واللقاءات والحوارات، واختلاف في وجهات النظر بين اللجان ومؤسسات الدولة، وللأسف كل ذلك مفقود، فأحياناً تصدر قرارات عن المركزي دون علمنا، وقد خلق تلك القرارات تداعيات سلبية على السياسة النقدية والمالية للدولة، ونتمنى تلافي هذه الأمور في المستقبل، لأننا سنمارس حقنا الرقابي والتشريعي بكل دقة.

● مصارف: كأنك ترمي الكرة في مرمى الجهات التنفيذية وبالمقابل يتم رمي الكرة إليكم مجدداً!!.

نصية: لا.. الأمر ليس كذلك، فعلى سبيل المثال المركزي لاتعنيه المنحة، -واستشير في ذلك وقدم رأيه-، فهي مسألة تخص السياسة النقدية والمالية للدولة، وهو شريك فيها أي المركزي، وتوضع بالتنسيق مع وزارة المالية لرسم السياسة الاقتصادية والمالية، ولكن التنسيق وأكرر الأسف فالتنسيق مسجل في خانة الغائب، وهو السمة البارزة، فالمركزي يتخذ القرارات دون الرجوع إلى استشارة الإدارة المالية، وهذا ينطبق على وزارة المالية، والمؤسسة الوطنية للنفط، وقياساً على ذلك كل المؤسسات، تتخذ القرارات التي تؤثر في السياسة المالية والاقتصادية دون استشارة المؤتمر الوطني، ودورنا وواجبنا جمع كل هذه الأطراف، وقد وجهنا رسائل نطالب فيها بجميع البيانات، وسنتفرغ بعد اعتماد الميزانية لدورنا التشريعي والرقابي على كل هذه الجهات.

● مصارف: بخصوص قرار إلغاء التعاملات الربوية بالمصارف، هل تمت استشارة إدارات المصارف التجارية في فترة صياغة القانون؟.

نصية: مسألة منع الربا لاتخضع للرأي، وقد حسمت قبل 1400 عام، وقبل اتخاذ القرار وإقرار القانون، ابرمنا عدة اجتماعات مع الدكتور فتحي عقوب أحد المستشارين بمصرف ليبيا المركزي، وعضو لجنة الصيرفة الإسلامية التي شكلها المركزي، ولم يصدر القانون بمعزل عن المصارف، ونعول أن يبلغ المركزي المصارف التجارية بكل مايستجد، وتبعاً لذلك أعتقد أن الجميع كان على علم بكل الخطوات، وأود القول هنا إن العملية تحتاج إلى ابداع في طرح وتسويق المنتجات المصرفية، وبعيداً عن الحديث عن المعاملات الربوية، هل هناك رضا عن خدمات المصارف بشكل عام؟، وهل الخدمات المصرفية الإلكترونية متاحة بشكل أفقي؟، وهل تسير بشكل مرضي لعملاء المصارف ؟... فهل يعقل الانتظار يومين لإصدار دفتر صكوك !! بينما يتم فتح الاعتمادات في لحظات في دول العالم، ولذلك فإن أي حجج تساق لتبرير ضعف الأداء غير مقبولة، طالما أن المصارف تحقق أرباحاً، فلابد من تحسين وتطوير خدماتها، فإذا تكدست الأرباح والخدمات لاتتطور فلا فائدة تذكر، ومن المفترض أن تتحول الأرباح إلى خدمات راقية ترضي الزبون، وفي هذا نحتاج إلى موظف مبدع وكذلك المسؤول، بغية تقديم الأفضل للمواطن، فعلى المصارف أن تطور منتجاتها وتسعى إلى ابتكار خدمات جديدة، وفكر متجدد يقود العملية، كما أننا في حاجة إلى تغيير النظرة للرقابة التي تعني مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وهذا شيء عادي.

ومن جانب آخر أين دور المصارف في التنمية، وكذلك انشاء المشاريع الصغرى والمتوسطة، فالقطاع الخاص، لن يستطيع التصدي لمهمة النهوض بالاقتصاد، دون الاقتراض من المصارف، وكأن مصارفنا تتباهى بتكديس الأموال، والتفاخر بمن لديه أكبر قدر من السيولة، بينما في العالم تفتخر المصارف بمقدمته لمشاريع التنمية، ونحن نتمنى من المصارف تحريك عجلة الاقتصاد، وامتصاص الآلاف من العاملين بالقطاع العام في القطاع الخاص... وبالمقابل إذا وجد خلل في الاقتصاد فهذا يعني أن المصارف لاتؤدي دورها بالصورة المثلى والصحيحة، ونحن لدينا خلل في المصارف وبالتالي انعكس على الاقتصاد، وأرى أن المصارف هي قاطرة الاقتصاد وليس الميزانية العامة للدولة، والكل يعول على الميزانية، وننتظر مايوضع في الباب الثالث منها، لتحريك المشاريع، فلماذا لاتتحرك المشاريع عن طريق المصارف وهذا هو الإجراء السليم، لأن المصارف تسهم في حلحلة أزمة السكن سواء بالإقراض أو الإسهام في بناء المشاريع، وإذا ماكان هناك عوائق قانونية تمنع تطبيق ماسبق ذكره، فعلى المصارف تقديم ذلك إلى المؤتمر الوطني العام، ونحن سنطالب ونقوم بتعديل أي قانون أو مواد تعيق تنفيذ هذه الرؤية، في سبيل أن ينعكس ذلك ايجاباً على الاقتصاد الوطني والمواطنين.

كما أن بعض المصارف تعاني من ملكية مصرف ليبيا المركزي، ويردد بعض مدراء المصارف التجارية القول بأنه طالما أن المصارف مملوكة للمركزي فمن الصعب تطويرها، ولإصلاح المالية العامة، لابد من أن يكون المركزي جهة رقابية اشرافية فقط، ولايملك المصارف، ونحن سندفع بهذا الاتجاه، وبأسس علمية وفي مواعيدها، وهذه أولى خطوات الإصلاح المالية العامة للدولة، وستليها خطوات يجب أن يقوم بها المركزي والمؤسسة الوطنية للاستثمار.

وختاماً أدعو الجميع للإبداع، في تقديم وطرح منتجات تتماشى مع البيئة الثقافية والاجتماعية السائدة، وبمايسهم في خلق ثقافة جديدة، ولكن أن نظل رهينة منتجات تقليدية قد تتعارض مع قوانين معمول بها، فأنا أعتبر هذا بمثابة الكارثة، وإن كنا في حاجة لقوانين فسيتم التدخل لتعديلها.

نثق في تقارير وأرقام الديوان لأنه جهة محايدة ومكلفة ومتخصصة في مراقبة الميزانيات

إلزام الحكومة بتقديم برنامج متكامل لتحويل الدعم السلعي إلى نقدي في موعد أقصاه 30 أغسطس 2013

الرقابة تعني مقارنة الأداء الفعلي بالمخطط وهذا شيء عادي

900 مليون دينار مخصصات السلف والإقراض... ولكن دور المصارف غائب

الإدارات العليا للمصارف لاتمتلك الرغبة في الخروج عن الطرق التقليدية

التنسيق مسجل في خانة الغائب وهو السمة البارزة في أغلب الإدارات والمؤسسات

أسعار بعض السلع والمعادن كما هي في 2013/3/30

النفط / خام برنت	110.02 دولار أمريكي للبرميل
الذهب	1,597.50دولارا / أوقية
الفضة	28.32 دولارا / أوقية
النحاس	7,540.00 دولار أمريكي / طن
الألومنيوم	1,881.00 دولار أمريكي / طن
القمح	252.71 دولار أمريكي للطن
الأرز	340.30 دولار أمريكي للطن
السكر	389.23 دولار أمريكي للطن
القطن الأمريكي	1,949.66 دولار أمريكي / للطن

مؤشرات أسواق المال بتاريخ 2013/3/30

دو جونز للصناعة	14,578.54 نقطة
داوجونز لقطاع النقل	6,255.33 نقطة
مؤشر نيكاي	12,397.91 نقطة
مؤشر فاينانشال تايمز	6,411.74نقطة

مؤشرات أسواق المال للاقتصاديات الناشئة 2013/3/30

تركيا XU 100	85,898.99 نقطة
ماليزيا KLCI	1,671.63 نقطة
كوريا الجنوبية KOSPI	2,004.89 نقطة

أسعار صرف العملات الدولية بتاريخ 2013/3/30

دولار / اليورو	1.2819 دولار
دولار / جنيه إسترليني	1.5198 دولار
دولار / 100 ين ياباني	94.2200 ينا

أسعار الفائدة العالمية بتاريخ 2013/3/30

سعر الإقراض لوحدة حقوق السحب الخاصة (3 أشهر)	% 0.08
سعر الإقراض بين بنوك إنجلترا (3 أشهر)	% 0.28

■ إعداد/ إدارة البحوث والاحصاء

الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي

سجل رصيد إجمالي الاحتياطيات الرسمية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2012 ارتفاعاً قدره 13.9 مليار دولار، أو ما نسبته ٪13.4 ليصل إلى 117.6 مليار دولار، مقابل نحو 103.7 مليار دولار في نهاية عام 2011.

وقد انعكس الجزء الأكبر من هذا الارتفاع في رصيد عملات وارصدة وسندات واذونات اجنبية، بنحو 13.8 مليار دولار، أو ما نسبته ٪13.7 ليصل إلى نحو 114.9 مليار دولار، مقابل 101.1 مليار دولار في نهاية شهر ديسمبر من عام 2011.

ويعد تراكم الاحتياطيات من النقد الأجنبي من العوامل الإيجابية المهمة لما له من أثر إيجابي على العملة الوطنية من ناحية ومن ثم القوة الشرائية لها، بالإضافة إلى الضمانات الإضافية التي يوفرها للحصول على العملات الأجنبية ومواجهة الالتزامات الخارجية، كما يشكل ضمانا لقدرة الاقتصاد على الصمود امام الهزات والازمات المالية والاقتصادية، فضلا عن استقرار حالة ميزان المدفوعات. ويعد معدل تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات مؤشرا مهما على ملاءمة مستويات الاحتياطيات من النقد الأجنبي، حيث أن انخفاض هذا المعدل عن مستوى أربعة أشهر يعد مؤشرا سلبيا وينذر بإمكانية عدم تمكن الاقتصاد من الوفاء بالتزاماته الخارجية، ويحسب هذا المعدل بقسمة الاحتياطيات بالعملة الأجنبية على متوسط الواردات الشهرية المتوقعة، وقد بلغت قيمة معدل التغطية في الاقتصاد الوطني في عام 2012 حوالي (47) شهراً مما يعطي المصرف المركزي قدرة كبيرة في تلبية الطلب على العملات الاجنبية.

"مليون دولار"

البيان	2011	2012	مقدار التغير	نسبة التغير%
اجمالي الاحتياطيات الاجنبية	103,773.2	117,592.4	13,859.2	13.4

تقرير عدد آلات السحب الذاتي وبطاقات النمو المصدرة بالقطاع المصرفي

الموقف التنفيذي لمنظومة الموزع الوطني

دليل الاختصارات

الاختصارات	البيان
ح.م.م	حركة على موزع المصرف
ح.م.و	حركة على الموزع الوطني
ب.م.ص	بطاقات منتهية الصلاحية

التاريخ	مصرف الجمهورية					المصرف التجاري الوطني				
	البطاقات	ح.م.م	ح.م.و	الآلات	ب.م.ص	البطاقات	ح.م.م	ح.م.و	الآلات	ب.م.ص
	تراكمي	شهري	شهري	تراكمي		تراكمي	شهري	شهري	تراكمي	
2009	3158	2912	73	5		4070	13979	28	3	
سنة2010ـــة	46076	210011	12257	56	80	30584	180254	10017	32	55
سنة2011ـــة	67221	215218	5969	58	3907	36139	97196	2167	35	4682
سنة2012ـــة	168115	609254	0	101	110701	31603	122206	0	41	152316
الربع الأول لسنة2013ـــة	173121	305879	0	104	27689	31505	57351	0	43	27608

جدول (1) يبين الإحصائيات لكل من مصرف الجمهورية والمصرف التجاري الوطني.

التاريخ	مصرف الوحدة					مصرف شمال أفريقيا				
	البطاقات	ح.م.م	ح.م.و	الآلات	ب.م.ص	البطاقات	ح.م.م	ح.م.و	الآلات	ب.م.ص
	تراكمي	شهري	شهري	تراكمي		تراكمي	شهري	شهري	تراكمي	
2009	1740	1901	35	2		353	1349	14	0	
سنة2010ـــة	17813	78518	5161	36	1034	6268	27121	2281	25	188
سنة2011ـــة	27577	22398	1840	38	1032	11847	21100	1296	26	199
سنة2012ـــة	36517	62626	0	53	9212	13711	24584	0	28	4510
الربع الأول لسنة2013ـــة	38470	57050	0	53	1024	14433	9086	0	28	2437

جدول (2) يبين الإحصائيات لكل من مصرف الوحدة ومصرف شمال افريقيا .

البيان	مصرف الجمهورية	مصرف الوحدة	مصرف شمال افريقيا	المصرف التجاري الوطني
عدد البطاقات الصادرة	14299	3955	3613	57351
عدد البطاقات التي تم تفعيلها حتى الربع الأول لسنة2013ـــة	305879	38470	14433	31505
عدد الحركات على موزع المصرف ON-US	915133	57050	9086	179557
عدد الحركات على الوزع الوطني OFF-US	0	0	0	0
عدد آلات السحب الذاتي	104	53	28	43

إحصائية تبين سير عمل تشغيل منظومة آلات السحب الذاتي خلال الربع الأول لسنة2013ـــة

- خطة تسويق آلات نقاط البيع بشركة الصرافة والخدمات المالية.

البيان	عدد الآلات الذي تم توزيعها
اجهزة نقاط البيع	155

- مرفق بتقرير عن الجهات الذي تتوفر لديها خدمة نقاط البيع.

الجهة المستلمة	الالات المستلمة
الريادة للرقميات وتقنية المعلومات	1
السلطان للملابس	1
الشركة الهندسية للأثاث المكتبي والمنزلي	1
المنظور للزجاج	1
المعتمد للاثاث	1
سوق ابناء الجهاني للمواد الغذائية	3
شركة الامثل لاستيراد الملابس / روما	30
شركة الامل للاستثمار السياحي	1
شركة البديل للاكترونات	13
شركة الجزيرة للتسوق	6
شركة الحجز الاسود	2
شركة العراقة لاستيراد السيارات	1
شركة الفردوس للخدمات الطبية	2
شركة الفرسان المساهمة	12
شركة الفضاء الجديد	1
شركة القوانيس لاستيراد المواد المنزلية والكهرائية	3
شركة الكابتن للحلول التقنية	1
شركة المصابيح لاستيراد الملابس	1
شركة الميراد للاستيراد والتصدير المعدات الكهربائية	4
شركة الوحدة للخدمات السياحية	3
شركة اليم المساهمة	1
شركة بابل لاستيراد الاحذية والملابس المساهمة	31
شركة طائر الابلق لاستيراد الاجهزة الكهربائية والالكترونية واجهزة الهاتف د.ت.ب	1
شركة مجموعة التوفيق للخدمات السياحية	3
شركة مجموعة الغزالة	2
شركة مجموعة النعمان	6
صرخة الازياء	3
صيدلية المنشية	1
فندق الخيام العربية	1
فندق دار طرابلس	1
فندق ريباس	3
ماسة الاندلس	3
محلات الاشطر	5
مصحة الامل	1
مطعم ومقهى 28	1
معرض البيت المضيئ	2

■ إعداد/ شركة الصرافة والخدمات المالية

أسعار صرف العملات الدولية مقابل الدينار الليبي

العملات	متوسط السعر	البيع	شراء
الجنية الاسترليني	1.9582	1.9631	1.9533
اليورو	1.653	1.6571	1.6488
الدولار الامريكي	1.2852	1.2884	1.282
الدولار الكندي	1.2658	1.2689	1.2626
الدولار الاسترالي	1.3438	1.3471	1.3404
الفرنك السويسري	1.3589	1.3623	1.3555
الكرونر السويدي	0.1976	0.1981	0.1971
الكرونر النرويجي	0.2211	0.2217	0.2206
الكرونر الدنماركي	0.2217	0.2223	0.2212
الين الياباني	1.3848	1.3883	1.3813
الريال السعودي	0.3427	0.3436	0.3419
الدرهم الاماراتي	0.3499	0.3508	0.349
الدينار التونسي	0.8079	0.8099	0.8059
الدينار الجزائري	0.1623	0.1628	0.1619
الدرهم المغربي	0.149	0.1493	0.1486
اوقية موريتانيه	0.4615	0.4627	0.4603
فرنك الافريقي	0.2505	0.2511	0.2499
الروبل الروسي	0.4134	0.4144	0.4123
الليرة التركي	0.7118	0.7136	0.71
الايوان الصيني	0.2074	0.2079	0.2068

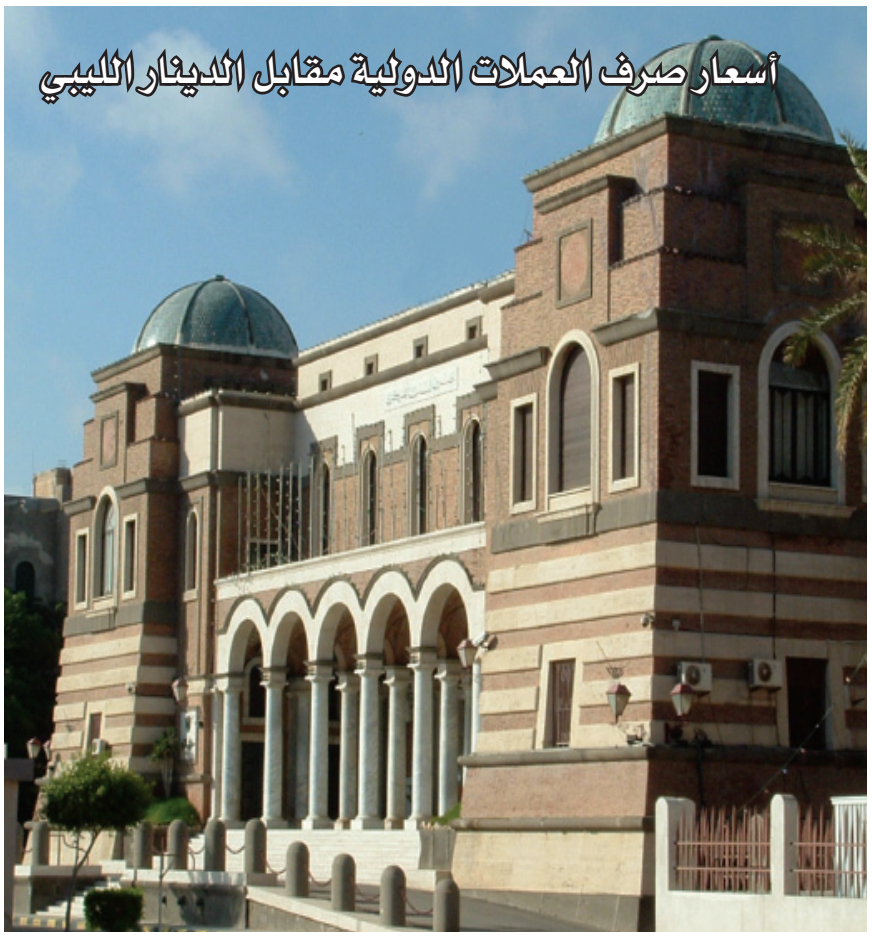

ملاحظة / هذه الأسعار لاتنطبق على بيع وشراء العملات الأجنبية الورقية

أين سترسو مراكب اليورو ؟

■ أبوبكر الهاشمي بن سليمان

في ديسمبر من عام 1995 ، اختار قادة الاتحاد الاوروبي اسم (يورو)، من بين مجموعة اسماء كانت مقترحة ، ليطلق على العملة الاوروبية الموحّدة ، والاسم عبارة عن الاحرف الاولى من اسم القارة الاوروبية

يعود الانطلاق لإعداد اتّحاد اقتصادي نقدي اوروبي لفترة تجاوزت الخمسين سنة ، حيث كانت البداية بتأسيس الاتحاد الاوروبي للفحم والصلب في منتصف القرن العشرين، واستمرت الجهود حتى كان مولد العملة النقدية الاوروبية الموحّدة وبدأت مسيرة اليورو ، مع الطرح الرسمي لها كعملة حسابية سنة 1999 ، ثم كان التداول النقدي الرسمي لها سنة 2002

تمثّل عملة اليورو الموحّدة تجربة فريدة فهي تضم مجموعة دول كانت تتداول عملات وطنية مختلفة ، ثم تمّ استبدالها بعملة اليورو كوحدة نقدية تتداول على نطاق 17 دولة أوروبية ، اصبحت تعرف هذه الدول (بمنطقة اليورو) . مع العلم بان هناك دول في أوروبا كانت تتداول قبل انطلاق اليورو في عملات لاحدى الدول التي تبنّت عملة اليورو ، لذا تبنت هذه الدولة العملة الجديدة بدلاً من العملة القديمة مثل موناكو والفاتيكان كما ان هناك دولاً تطبق اليورو بطريقة غير رسمية مثل كوسوفو والجبل الاسود.

حقّقت هذه العملة منذ انطلاقها وعلى مدى عشرات السنين نجاحا كعملة دولية منافسة لعملة (الدولار الامريكي) ، الا أنها بدأت تتعرض للضغوط ، وأخذت هذه الضغوط تتزايد بشكل متسارع منذ تفجّر الازمة المالية العالمية سنة 2008 التي يرجع اصلها الى فقاعات سوق العقارات الامريكي سنة 2007، الى ان وصلت ذروة أزمة اليورو بتفاقم ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو

احتلت هذه الأزمة صدارة المشهد الاقتصادي طوال سنة 2012 ، وأخذت التساؤلات طريقها الى الاقتصاديين والمحللين عمّا إذا كانت (اليورو) ستصمد ، أم انّها ستصبح لحظة تاريخية لحماقة جماعية كما وصفها وزير خارجية بريطاني وليام هيج في سبتمبر 2011 ، لذا فالسؤال القائم هو : اين سترسو مراكب اليورو في ظل امواج العالم الاقتصادية المتلاطمة ؟

جذور الأزمة

حصلت دول جنوب اوروبا أو ما يطلق عليهم بدول المحيط (اليونان ، اسبانيا ، ايطاليا ، البرتغال ، ايرلندا) على موطىء قدم غير مسبوق في الاسواق الدولية ، عندما دخلت في منطقة اليورو وتخلت عن عملاتها الوطنية، وفي ظل العملةالموحّدة استفادت هذه الدول من دعم اليورو ، في الحصول على القروض وضمنت المليارات من المصارف الدولية بمعدّلات فائدة منخفضة ، وبدل الانفاق في عمليات تنموية ، اكتفت هذه الدول بالبحث عن كيفية الاستفادة الى اقصى حد من اليورو ، ووضعت سياسات اقتصادية وجبائية بمعزل عن بقية دول منطقة اليورو ، وبالمقابل شجّع اصدار عملة واحدة دول الشمال او ما يطلق عليهم بدول المركز (المانيا ،فرنسا ، النمسا ، بلجيكا ، هولندا ، فنلندا) ذات الفوائض ،على الاستثمار بشكل كبير وسهل في دول الجنوب ذات العجز ، ولم يكن تدفق هذه الاموال بسبب انتعاش الطلب الناتج عن زيادة حقيقية في الدخل ، وبذلك بدأت الاموال السهلة تتدفق الى دول الجنوب ، فارتفع الانفاق الحكومي وافرطت حكوماتها في وضع موازنات ضخمة تتجاوز قدراتها على السداد من ايراداتها ، حيث تفشّى فيها ظاهرة التهرب الضريبي ، ففي اليونان وحدها التي يقدّر ان اكثر من ربع اقتصادها هو اقتصاد غير رسمي ، فإن التهرب الضريبي يصل الى نحو 20.5 مليار دولار سنويا ، صاحب تدفق الاموال طفرة ايضا في انفاق القطاع الخاص ، خاصة في قطاع الاسكان الذي ادى الى احداث فقاعات عقارية في هذه الدول مما ادى الى تسارع نمو الدين الخاص ..

وبسبب تداعيات الازمة المالية العالمية ، زادت سنة 2008 مستويات المديونية بشكل كبير كنتيجة لتدخل كل دولة من هذه الدول بخطط لانقاذ مصارفها المحلية من خطر الافلاس ، فكانت ازمة الديون في اليونان التي كادت أن تؤدي الى انسحابها من منطقة اليورو ، ثم طالت أزمة الديون دولاً أخرى كايطاليا واسبانيا والبرتغال وايرلندا ، فكان رد فعل الاسواق حاد ، عندما ادركت حقيقة ان مشاكل اليونان الاقتصادية تتجاوز حدودها الجغرافية الى دول اخرى وأنّ كل هذه الدول تمثّل رهانا أخطر مما كان متوقّع ، وفي ظل عجز البنك المركزي الاوروبي عن اقراض هذه الدول ، فإنها اصبحت رهينة الاسواق المالية الدولية ، وفي ديسمبر سنة 2009 بدأت وكالات التصنيف الدولية في تخفيض تصنيف دول المنطقة حيث كانت البداية من اليونان عندما بلغ حجم ديونها 300 مليار يورو ، وكان لهذا التخفيض في التصنيف الائتماني ، انعكاس في ارتفاع تكلفة اقتراض مصارف هذه الدول من الاسواق الدولية ، إذ غالبا ما ينخفض تصنيف المصارف عقب تخفيض تصنيف البلدان التي تنتمي إليها .

خطط التقشف والإنقاذ

كشفت اليونان في يناير 2010 عن خطة للتقشف بهدف تقليص الانفاق ، وفي ابريل تمّ اقرار آلية مساعدة اليها بقيمة 30مليار يورو ، وفي مايو وافق صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوروبي على حزمة انقاذ لليونان بنحو 146.2 مليار دولار ، بقصد تجنيبها التخلف عن سداد الديون ،وفي ما يو 2011 الموافقة على حزمة انقاذ للبرتغال بقيمة 111 مليار دولار، وفي اغسطس بدأ البنك المركزي الاوروبي في شراء سندات حكومية ايطالية واسبانيا بقصد خفض كلفة استدانة البلدين من الاسواق ، حيث ارتفعت هذه الكلفة في صيف 2012 الى 7.6 ٪ وهو مستوى حال دون الاستمرار في الاقتراض وضرورة اللجوء الى المساعدات .

من بين أهم بنود خطط التقشف التي انتهجتها دول المنطقة لضبط الانفاق وتخفيض عجز الموازنة وزيادة الايرادات : تخفيض مرتبات موظفي القطاع العام وكذلك معاشات التقاعد ، تجميد عمليات التوظيف، رفع سن التقاعد، زيادة الضرائب، تخفيض سقف اعفاء المرتبات من ضريبة الدخل ، زيادة الرسوم بانواعها المختلفة ، وضع برنامج واسع لخصخصة بعض مؤسسات القطاع العام

أما خطة الانقاذ : احداث صندوق انقاذ مالي سنة 2010 ، لمواجهة ازمة الديون بمنطقة اليورو ، رفع الاموال المخصصة لصندوق الانقاذ المالي الى 590 مليار دولار في يوليو 2011 ، منح الصندوق صلاحيات مثل اقراض اي دولة بشكل احترازي ، وهذا الصندوق عبارة عن شركة مملوكة لكافة دول المنطقة ، يقوم بمنح حكوماتها ضمانات لتغطية قروض بنسب فائدة منخفضة ومن المتوقع ان يصبح الصندوق صندوقا ثابتا خلال سنة 2013 كبديل للحالة المؤقتة له ، وفي يوليو 2011 خفضت الفائدة على قروض الانقاذ الممنوحة لدول المنطقة من 6.0 ٪ الى فائدة تتراوح بين 3.5 ٪ الى 4.0 ٪ مع تمديد آجال سداد الاقساط من سبع سنوات ونصف الى 15 سنة

أين سترسو مراكب اليورو ؟

هناك من يرى ان ازمة اليورو ستستمر متعلّلين بالاسباب التالية :لابد من اتّحاد سياسي وبدون ذلك فكأن المنطقة تضع العربة قبل الحصان، تضارب مصالح دول المنطقة وطالما لا يوجد تحسّن اقتصادي ملموس فإنّ المخاطر السياسية تظل قائمة،افتقار كل دولة من دول المنطقة لمصرف مركزي يضبط العرض النقدي بها ليتمشّى مع معدّل نموها الاقتصادي ، وذلك في ظل تبني سياسة نقدية واحدة تمارس على نسب تضخم مختلفة بين الاعضاء لان الدول الاعضاء فقدت ادارة السياسة النقدية بها حيث يدير السياسة النقدية الموحدة البنك المركزي الاوروبي ، خلق منطقة نقدية غير تنافسية في صالح دول المركز مثل المانيا وفي غير صالح دول المحيط ، مقابل ادارة سياسات مالية متعدّدة تخضع لقيود في اتفاقية الاستقرار والنمو ، اختلاف مستويات الاسعار بين دول المنطقة أدّى الى اختلاف سعر الصرف الحقيقي لليورو بينها وانعكس ذلك في تكلفة وحدة العمل في دول المحيط ، مخالفة بعض اعضاء المنطقة للقواعد المالية المتفق عليها والتي ترمي الى ضمان التوازن المالي والصرامة في مراقبة مؤشراتها الاقتصادية بل بلغ الأمر تقديم بعض دول المنطقة لبيانات غير صحيحة ومغلوطة لمؤشرات الاقتصاد كما فعلت اليونان سنة 2001 .. في المقابل يرى آخرون أن العملة الموحدة من المرجّح ان تبقى على قيد الحياة للأسباب التالية :

إتفاق زعماء منطقة اليورو في يونيو 2012 على اصلاح منطقة اليورو اصلاحا جذريا ، اطلاق مخطط المعاملات النقدية الصريحة في سبتمبر 2012 وهو التزام من البنك المركزي الأوروبي بتولي المسؤولية للحفاظ على سلامة منطقة اليورو رؤية زعماء المنطقة ان تفككها هو انتحار اقتصادي جماعي يجب الدفاع عنه وأن منطقة اليورو تعد عائلة واحدة ولن تتخلى عن أي من أفرادها ، ان خارطة الطريق التي تسلكها كل دولة من دول المنطقة على حدة او منطقة اليورو ككتلة واحدة وكذلك برامج التكيف الاقتصادي تسير على الطريق الصحيح وتعمل بشكل جيد ، الكشف عن خطة لشراء سندات الدول المثقلة بالديون وقد اثارت هذه الخطة ارتياح في الاسواق المالية وتراجعت على اثره نسب الفوائد على القروض الاسبانية والايطالية من 7.0 ٪ الى 5.3 ٪ مما منح هذه الدول فرصة للانتعاش ، اعتمدت دول المنطقة المدينة اصلاحات هيكلية وخطط تقشف بدأت ملامح نجاحها تلوح في الأفق ، ان منطقة اليورو أنشأت مجموعة جديدة من المؤسسات الاوروبية لزيادة الاستجابة لتداعيات الازمة حسب الحاجة، العمل على منع انتقال عدوى الازمات المالية بين دول المنطقة ، ويبدو ان عملة اليورو ستصمد وهذا ما صرّح به مفوّض الاتحاد الأوروبي للشؤون الاقتصادية ، عقب اجتماع وزراء مالية الاتحاد الاوروبي يوم الاربعاء الموافق 2013/3/6 عندما قال : ان مخاوف تفكّك منطقة اليورو باتت شيئا من الماضي وان دول المنطقة تناقش الآن كيفية تعميق الوحدة الاقتصادية للكتلة الاوروبية .

لاشك ان وجود عملة عالمية بحجم عملة اليورو ، يعد أمرا ايجابيا للاقتصاد العالمي ، فهو ببساطة يعني تقليل مخاطر الاعتماد على عملة دولية واحدة والحد بالتالي من هيمنتها على الاقتصاد الدولي ، ولأزمة اليورور تداعيات سلبية داخل منطقة اليورو وخارجها ، وباعتبار الاقتصاد الليبي احد تلك الاقتصادات فسيكون تاثير ازمة اليورو عليه من خلال الطلب على النفط ، فالازمة قد تؤدي الى انخفاض الطلب العالمي على النفط ، فأي انخفاض سريع في اسعار النفط او انخفاضها تدريجيا لفترة طويلة ، يؤدي الى تراجع نمو صادرات النفط وبالتالي انخفاض قيمة الحصيلة من النقد الاجنبي (اللهم إلا أذا استعيض بزيادة الكمية المصدرة وهو ما قد يتعارض مع خطط منظمة الاوبك) ، إلا أن حجم الاحتياطي النقدي قد يمنح الدولة الليبية قدرة على امتصاص تأثيرات التراجع العالمي ، ولكن استمرار الازمة يعني السحب من الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة ، لمواجهة الالتزامات الاجتماعية واعادة الاعمار، وهذا يجعل من ضبط الانفاق الحكومي امرا صعبا ، لذا وكما تمت الاشارة اليه في عديد المقالات من ضرورة تبني استراتيجية استثمارية تستغل هذا المورد الناضب ، للتّحوط لمثل هذه الحالة وايجاد مصادر اخرى للدخل بدل الاعتماد على النفط وحده ، أما من ناحية قيمة عملة اليورو ذاتها وأثرها على الاقتصاد الليبي ، فهذا موضوع يختلف عن جوهر هذا الموضوع ، وقد يتم تناوله في موضع منفصل ، وباختصار فارتفاع قيمة عملة اليورو ، ينعكس في ارتفاع تكلفة الواردات الليبية من دول المنطقة (باعتبار ان دول منطقة اليورو شريك رئيسي في التجارة مع ليبيا) والارتفاع في هذه التكلفة من الواردات ينعكس بدوره في ارتفاع مستوى الاسعار المحلية ، إذا سمح لاسعار السلع المنتجة ان تعكس ارتفاع تكلفة الواردات في السوق الليبي ، خاصة اذا كانت الواردات ضرورية للاقتصاد الليبي ولابد من استيرادها ..

أما في ظل سياسة الدعم المتّبعة فان ارتفاع تكلفة الواردات الليبية وارتفاع بالتالي الاسعار تتكبّده الخزانة العامة ، وإذا صاحب ارتفاع قيمة اليورو انخفاض في اسعار النفط (الذي يحدّد الطلب عليه والعرض عوامل خارجية) فإن ذلك يؤدي إلى الحد من الاستيراد بسبب انخفاض حصيلة النقد الأجنبي للصادرات الليبية النفطية المقوّمة بالدولار الأمريكي.

■ محمد بشير البرغثي

تعثر المصارف التجارية .. الوقايةُ خيرٌ من آخر العلاج

يُعد المصرف التجاري متعثراً عندما يتعرض لمشكلات مالية. وحدَّدت المادة رقم 62 من القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012 الحالات التي في حال توافر إحداها في أحد المصارف اعتُبر ذلك المصرف متعرضاً لمشكلات مالية، ومن بين تلك الحالات؛ عجز أصوله عن تغطية التزاماته، الانخفاض الملموس في أصوله أو إيراداته، توافر دلائل قوية على عدم تمكنه من مواجهة طلبات دائنيه أو الوفاء بالتزاماته في الظروف العادية، استمرار عجزه عن الاحتفاظ بمتطلبات السيولة والاحتياطيات الإلزامية المقررة بموجب أحكام القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف المعدَّل بالقانون رقم 46 لسنة 2012 مدة ستين يوماً متصلة أو تسعين يوماً متفرقة خلال السنة الواحدة، واستمرار النقص في قيمة حقوق المساهمين أو العجز عن الاحتفاظ بالمخصصات الواجب تكوينها، وأجازت ذات المادة للمحافظ إنذار المصرف الذي تتضح معاناته من مشكلات مالية كتابةً بتصحيح وضعه خلال مدة أقصاها ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه الإنذار فإذا انقضى الميعاد دون أن يتمكن من معالجة مشكلاته المالية فللمحافظ بشرط موافقة مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي اتخاذ واحدٍ أو أكثر من عدة إجراءات من بينها؛ دعوة الجمعية العمومية للمصرف المعني للإنعقاد واتّخاذ الإجراء المناسب، وقف مدير عام المصرف عن العمل وإحالته إلى التحقيق وتكليف من يتولى الإدارة بدلاً منه، وقف مجلس إدارة المصرف عن العمل وتعيين لجنةٍ تتولى إدارة المصرف مؤقتاً إلى حين تصحيح أوضاعه، دمجه في مصرفٍ آخر بموافقة الجمعية العمومية للمصرف المدموج فيه، وإلغاء الإذن الممنوح للمصرف بممارسة نشاطه واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيته.

غالباً ما يكون منشأ مشكلات المصرف المالية ناجماً عن سوء الإدارة وقد يكون ناجماً عن فسادها. ولئن كانت الإدارة الفاسدة هي إدارة سيئة إلا أن الإدارة السيئة تفتح مصاريع أبواب المصرف على الفساد، ولعل أخطر أنواع الفساد الإداري يحدث عندما يتورط كبار المساهمين مع الإدارة في العبث بحقوق الملكية في المصرف وأموال المودعين لديه، ولذلك، ولئن كانت دعوة الجمعية العمومية للمصرف المعني للانعقاد لاتخاذ الإجراء المناسب هي أولى أدوات العلاج، فإن الجدوى من ذلك متوقفةٌ بالطبع على وعي وشفافية الجمعية العمومية للمصرف وحرصها على تصحيح أوضاعه وحماية أموال المودعين لديه وذلك ما قد لا يكون متاحاً في حال تورط كبار المساهمين في عمليات الفساد المالي والإداري في المصرف، وهنا، وإذا لم تُفلح الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العمومية في معالجة وضع المصرف كان إيقاف المدير العام عن العمل وإحالته إلى التحقيق ووقف مجلس الإدارة عن العمل وتعيين لجنةٍ تتولى إدارة المصرف مؤقتاً إلى حين تصحيح أوضاعه هما الخطوتان التاليتان في مرحلة علاج تعثر المصرف، وليس من حاجةٍ إلى بيان أن مسؤولية مجلس الإدارة الموقوف عن العمل تظل قائمةً إلى أن تتم المصادقة على المركز المالي للمصرف ونتائج نشاطه حتى تاريخ وقفه عن العمل، وبغير حاجةٍ إلى بيانٍ أيضاً أن من بين أهم واجبات لجنة الإدارة المؤقتة استرداد أي أموالٍ قد يكون المدير العام أو رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمون قد استحوذوا عليها بطرق غير مشروعة، فإذا لم تُسفر الإجراءات المتخذة عن تصحيح أوضاع المصرف فلا يكون متاحاً بمقتضى القانون إلا المفاضلة بين أحد اختيارين؛ فإما دمج المصرف المتعثر في مصرفٍ آخر أو إلغاء الإذن الممنوح له واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيته.

ولئن كان الأمر متوقفٌ على تقدير مصرف ليبيا المركزي لتداعيات أي قرارٍ يتخذه لمعالجة الوضع، فإن قرار دمج المصرف المتعثر في مصرفٍ آخر وإن كان قد يؤدي إلى انخفاض حقوق المساهمين في المصرف المندمج نتيجة إعادة تقويم أصوله من ناحية وقد يعرض المصرف الدامج لخطر انتقال الممارسات السيئة التي ورثها موظفوا المصرف المندمج عن إدارتهم السابقة إليه من ناحيةٍ أخرى، إلا أنه لن يُلحق بالمودعين ضرراً يُذكر إذ ستنقل حساباتهم ومعاملاتهم إلى المصرف الدامج، أما قرارُ حلّ المصرف وتصفيته فإنه قد ينطوي على مخاطر تطال المودعين، ذلك أن الضمان الذي سيقدمه صندوق ضمان أموال المودعين في حال عجزت صافي أموال التصفية عن تغطيتها، سوف تتراوح لكل مودعٍ، ما بين نصف قيمة الوديعة إذا زادت قيمتها عن عشرة آلاف دينارٍ ولم تتجاوز مائة ألف دينار، وربع قيمة الوديعة عما زاد عن مائة ألف دينار ولم يتجاوز أربعمائة ألف دينار، وبثمن قيمتها عما زاد عن أربعمائة ألف دينار ولم يتجاوز مليون دينار، وبعشر قيمة الوديعة عما زاد عن مليون دينار، ولا يجاوز الحد الأقصى للضمان مائتين وخمسين ألف دينار.

لا شك أنه كلما كان التدخل مبكراً لتصحيح وضع المصرف المتعثر كلما كان الضرر أهون على جميع الأطراف، ولعله من حسن الحظ أن الآثار المترتبة عن سوء الإدارة أو عن فسادها تنكشف أولاً بأول أمام إدارة الرقابة على المصارف والنقد من خلال مؤشرات الإنذار المبكر التي تُنبئ عنها عمليات الرقابة الميدانية والمكتبية التي تقوم بها الإدارة، وعلى الرغم من أن متابعة إدارة الرقابة على المصارف والنقد للمصارف تصب في مصلحة جميع الأطراف بمن فيهم حملة الأسهم وأصحاب الودائع وغيرهم، فإن القانون أتاح عديد الوسائل التي تعد بمثابة وسائل إنذار مبكر لأصحاب الودائع، من بينها؛ أن يلاحظ تأخر المصرف عن إيداع محاضر اجتماعات جمعيته العمومية وتقارير مجلس الإدارة وهيأة المراقبة ومراجعي حساباته وقوائمه المالية السنوية المعتمدة لدى إدارة السجل التجاري خلال عشرة أيام من تاريخ اعتمادها من الجمعية العمومية تنفيذاً لحكم المادة 211 من القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط التجاري، أو يلاحظ عدم عرضه في مكانٍ ظاهرٍ بمقره الرئيس وجميع فروعه نسخةً من آخر قوائم ماليةً روجعت له أو عدم نشرها في الجريدة الرسمية وفي إحدى الصحف المحلية وفي موقعه الإلكتروني على شبكة المعلومات الدولية تنفيذاً لحكم المادة 84 من القانون رقم 1 بشأن المصارف، كما أجاز القانون المذكور بموجب المادة السادسة والثمانين منه للمودعين الذين لا تقل قيمة ودائعهم عن عشر مجموع الودائع التي يحتفظ بها المصرف أن يطلبوا من مصرف ليبيا المركزي التفتيش على أعمال المصرف وفحصها.

تم ربط قيمة الدينار الليبي بوحدة حقوق السحب الخاصة منذ 18 مارس 1986، كما تم ادخال العديد من التعديلات على هذه القيمة بعد ذلك، كان آخرها في منتصف شهر يونيو2003، عندما تم تثبيت القيمة عند 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل كل دينار ليبي واحد، وظلت هذه القيمة على ما هي عليه حتى الآن، وقد أفاد هذا التثبيت الاقتصاد الوطني وهو ما أكدت عليه المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، وانعدمت معه اية مظاهر حقيقية لظهور سوق موازية للعملات الاجنبية في ليبيا .

وتجدر الاشارة إلى أنه عادة ما ينشأ عن تغيير قيمة الدينار الليبي سواء بالرفع (أي دفع وحدات أقل من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية، أوالحصول على وحدات اكبر من العملة الأجنبية مقابل كل وحدة واحدة من العملة المحلية) أو بالتخفيض (أي دفع وحدات اكبر من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية، أو الحصول على وحدات أقل من العملة الأجنبية مقابل كل وحدة واحدة من العملة المحلية)، أثار عدة، منها ما هو مرغوب فيها ومنها ما هو غير مرغوب فيها، وتتناول هذه الورقة، بشكل خاص، الآثار المختلفة التي يمكن ظهورها برفع قيمة الدينار الليبي، وذلك ردا على الاصوات التي تنادي بهذا الرفع.

■ د. علي رمضان شنيبيش

الآثار المتوقّعة في حالة رفع قيمة الدينار الليبي

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ستعالج جميع المشاكل الاقتصادية من تضخم وبطالة، وخلل في ميزان المدفوعات وركود اقتصادي، وسوء توزيع في الدخل من خلال تغيير سعر صرف الدينار الليبي؟.

للإجابة على هذا السؤال يمكننا القول بأن رفع قيمة الدينار الليبي له آثار إيجابية محدودة جدا في حل بعض المشاكل التي تواجه الاقتصاد، ولكن له في المقابل آثار سلبية أكبر، وبالتالي فإن رفع قيمة الدينار ليست الأداة المناسبة أو الوحيدة لمعالجة المشاكل الاقتصادية، بل هناك سياسات أخرى يمكن أن تكون مفيدة في معالجة هذه المشاكل مثل سياسة إدارة الإنفاق العام ومدى جودته ، مدى القدرة على التحكم في المعروض النقدي، الأوجه التي يستخدم فيها الائتمان المصرفي ...الخ، وفي جميع الأحوال فإن السياسات الاقتصادية بما فيها سياسة سعر صرف الدينار الليبي يجب أن يراعى عند تطبيقها، أن آثارها الإيجابية تفوق آثارها السلبية.

ففي البلدان ذات الاقتصادات الريعية، كما هو الحال في ليبيا التي تعتمد على ايرادات مورد واحد قابل للنضوب في تمويل كافة الانشطة الاقتصادية، لا ينصح بإحداث أي تغييرات جوهرية في اسعار صرف عملاتها، خاصة إذا كانت اسعار هذه العملات تتسم بالاستقرار، ولا وجود لسوق موازية بها. ولمعرفة الآثار السلبية والخطيرة الناجمة عن رفع قيمة الدينار الليبي التي ينادي بها البعض دون دراية تامة بهذه الآثار على الاقتصاد الوطني، والتي يمكن توضيحها في الآتي:

الأثر على الميزانية العامة :

إن رفع قيمة الدينار ستؤدي إلى انخفاض إيرادات الميزانية العامة المتأتية من صادرات النفط والغاز وأية ايرادات أخرى بالنقد الاجنبي بنفس نسبة الرفع ، وبالتالي فإن الإيرادات عندما تحول إلى الخزانة العامة بالدينار ستكون أقل بسبب رفع قيمة الدينار .

قد يبقى جانب الإنفاق الإداري من الميزانية العامة ثابتاً أو ربما ينخفض قليلاً ، ذلك أن البابين الأول(المرتبات) و الثاني (المصروفات العمومية) من الميزانية العامة سيتأثران بشكل مباشر بسبب رفع سعر صرف الدينار الليبي، نتيجة لتدني حصيلة الايرادات المحلية بالدينار الليبي من كافة المصادر .

ستنخفض مخصصات الباب الثالث المخصص للإنفاق التنموي بنفس نسبة رفع قيمة الدينار، وسيكون التأثير كبيرا إذا كانت عقود المشروعات التي تقوم بتنفيذها شركات أجنبية قد تم إبرامها بالدينار الليبي، ومن ثم فإن قيمة العقود الموقعة مع الشركات الأجنبية لتنفيذ مشاريع أو لتوريد سلع سترتفع بالعملات الأجنبية، وستقوم تلك الشركات بتحويل نسبة كبيرة منها إلى الخارج لاستجلاب المعدات والمواد والعمالة . سيحدث خلل في الميزانية العامة نتيجة لانخفاض الإيرادات وبقاء الإنفاق شبه ثابت، أو على الأقل سوف لن ينخفض بنفس مستوى انخفاض الإيرادات، وهذا سيشكل تحدياً لسياسة رفع قيمة الدينار. وهناك احتمال في حدوث عجز كبير في الميزانية العامة قد يستمر لسنوات طويلة، ويصبح اللجوء إلى ما يعرف بالدين العام لتمويل عجز الميزانية العامة أمرا واقعا، ويعلم الجميع من التجربة السابقة مدى فداحة الأخطار والاثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية التي ستنشأ عن ذلك، خاصة ما يتعلق منها بظهور جديد للسوق الموازية في السلع والعملات وانتشار عمليات الاقتصاد الخفي وتوجه الافراد نحو الاعمال الهامشية غير المنتجة التي تدر عليهم ارباحا أعلى في وقت أقصر بأقل مجهود ممكن.

إن صرف مبالغ نقدية بشكل مباشر للأفراد والأسر، أي تحويلات دون مقابل سواء في شكل تعويضات أو دعم أو غيرهما لا يقابلها إنتاج فعلي لهؤلاء، ستكون هذه المبالغ عبئا على الميزانية العامة، خاصة وأن معظم هذه المبالغ سيتم صرفها في الغالب على سلع وخدمات استهلاكية وبالتالي ستشكل ضغطاً على ميزان العمليات الجارية وكذلك على القيمة الحقيقية للدينار .

الأثر على احتياطيات النقد الأجنبي:

ستتعرض احتياطيات مصرف ليبا المركزي من النقد الاجنبي إلى الاستنزاف بمعدلات أسرع مما كانت عليه قبل رفع قيمة الدينار، بسبب تزايد الطلب على النقد الأجنبي الذي سيصبح أقل تكلفة مما كان عليه في السابق. الامر الذي سيؤثر مباشرة على قدرة المصرف المركزي في المحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية من ناحية ، وعلى استقرار المستوى العام للأسعار من ناحية أخرى.

الأثر على معدل التضخم:

إن وجهة النظر القائلة بأن رفع قيمة الدينار ستؤدي إلى انخفاض معدل التضخم قد تكون صحيحة جزئياً، فقد ينخفض التضخم في المدى القصير، ولكن قد لا تكون صحيحة في المدى المتوسط والطويل، فقد يرجع معدل التضخم إلى ما كان عليه قبل رفع قيمة الدينار، وقد يرتفع إلى أكثر من ذلك ، كما أن جزء من الأرباح الناجمة عن تغيير أسعار الصرف قد يذهب إلى جيوب المحتكرين والسماسرة والمضاربين وقد يؤدي إلى زيادة التباين في توزيع الدخل بين افراد المجتمع .

إن رفع قيمة الدينار لمعالجة التضخم هو إجراء تسكيني (مُسكن فقط)، عادة ما يتم مرة واحدة خلال فترة طويلة نسبيا، وبذلك فهو لا يعد إجراء علاجياً حيث أن الإجراء العلاجي يتطلب تطبيق سياسات استقرار أخرى لمعالجة الأسباب التي أدت إلى ظهور المشكلة.

إن السوق الليبي ما يزال سوقاً غير ناضج وما زال هناك أوجه للاحتكار في قطاع توزيع السلع، الامر الذي يؤدي إلى حدوث تشوهات في آلية عمل سوق السلع والخدمات، حيث يتأثر قطاع التجارة بالإشاعات وانتشار الأخبار غير الحقيقية المتعلقة بسياسات الاستيراد والإنتاج وسعر الصرف، وبالتالي فإنه من المحتمل ألا ينعكس أثر رفع قيمة الدينار على الانخفاض في المستوى العام للأسعار. تنخفض أسعار السلع والخدمات المستوردة في السوق الليبية مقومة بالدينار الليبي، وسيقبل المستهلك في ليبيا على شراء السلع والخدمات الأجنبية بدلاً من السلع والخدمات المحلية .قد تنخفض أسعار بعض السلع المحلية وهي تلك التي تدخل في إنتاجها مواد مستوردة وسيكون هذا الانخفاض في السعر متبايناً بحسب مساهمة المكون الأجنبي في تكاليف الإنتاج ولكنها في جميع الأحوال سوف لن تستطيع مضاهاة انخفاض السلع الأجنبية النهائية الموردة للسوق الليبي .

الأثر على الصادرات المحلية غير النفطية:

ستواجه الصادرات من السلع المحلية من غير السلع النفطية ومنتجاتها ارتفاعا في أسعارها بالعملات الأجنبية، حتى وإن انخفضت أسعارها قليلاً بسبب استخدام مواد خام مستوردة، وبالتالي فإن الصادرات من السلع الزراعية أو الصناعية سترتفع مقومة بالدولار أو بأي عملة أجنبية أخرى، مما يحد من قدرتها على منافسة السلع المماثلة التي تصدرها الدول المجاورة.

مع انفتاح الاقتصاد الليبي، وإلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية إلى الصفر تكون المنتجات المحلية أكثر عُرضة للتوقف والإغلاق، حيث أن كثير من هذه المنتجات قد لاتتمكن من الاستمرار مع الانخفاض في أسعار المنتجات الأجنبية المماثلة .

إن الأثر المباشر عند تعثر انتاج وتصدير المنتجات المحلية هو المزيد من البطالة، وسوف لن تتمكن البلاد من المحافظة على مستوى الإنتاج الحالي، كما أنه يصبح من الصعب إن لم يكن من المستحيل، إنشاء صناعات جديدة في ضوء سعر الصرف الجديد والمنافسة الأجنبية بدون أدوات الحماية الفعالة.

الأثر على ميزان المدفوعات:

سينتج أثر مباشر لا يقل أهمية على ميزان السلع والخدمات بميزان المدفوعات، حيث سيكون هناك ضغط كبير على طلب العملات الأجنبية لمقابلة الطلب المتزايد على السلع والخدمات الأجنبية، وبالتالي فإنه من المتوقع انخفاض فائض ميزان السلع والخدمات، إن لم يتعرض إلى العجز في نهاية المطاف، مما قد تضطر معه البلاد إلى تطبيق القيود الكمية المباشرة التي نعلم آثارها السلبية الكبيرة على الاقتصاد، والتي عانى منها الاقتصاد الوطني في السابق طويلا.

الأثر على قيمة الأصول الأجنبية:

ستنخفض قيمة الأصول الأجنبية التي تملكها ليبيا بالدينار، سواء كانت هذه الأصول سائلة أم ثابتة ، مع بقائها ثابتة بالعملات الأجنبية بطبيعة الحال . سترتفع قيمة الأصول التي يمتلكها الأجانب في ليبيا (الاستثمارات الأجنبية) بالعملات الأجنبية، وسينتج عن ذلك ظهور أرباح رأسمالية للمستثمرين الأجانب في ليبيا، وسترتفع بالتالي قيمة هذه الارباح بالعملات الأجنبية، وهو ما سيشكل عبئاً إضافياً على ميزان العمليات الجارية، وبالتالي على ميزان المدفوعات .

الأثر على قيمة الأصول المحلية:

ستتجه أسعار الأصول المحلية المتمثلة في العقارات من مباني وأراضي إلى الانخفاض، ولكن قد لا يكون هذا الأثر متناسبا بالكامل مع نسبة رفع قيمة الدينار. كما ستتجه أسعار الأصول الأخرى مثل الذهب إلى الانخفاض مقومة بالدينار، ولكن قد لا يكون الانخفاض بنفس نسبة رفع قيمة الدينار .

وفي الختام نشير إلى أن التجارب التي مرت بها العديد من الدول سواء التي تتشابه أو تختلف اوضاعها الاقتصادية مع ما تمر به ليبيا في الوقت الحاضر، أدت في الغالب إلى تخفيض وليس رفع قيمة عملاتها، والامثلة على ذلك كثيرة، وما هو غير مألوف هو أن تقوم الدول برفع قيمة عملاتها للآثار المشار اليها أعلاه، ولعل خير مثل على ذلك هو عدم خضوع الصين لضغوط الدول الصناعية لرفع قيمة عملتها (اليوان) وذلك حتى لا تفقد قدرتها التنافسية في الاسواق الدولية.

تطور أهم البيانات المالية للمصارف التجارية :

شهدت البيانات المالية للمصارف التجارية خلال الفترة من يناير 2012 إلى يناير 2013 تغيرات هامة وذلك على النحو التالي :

- ازداد إجمالي الأصول (باستثناء الحسابات النظامية) بمعدل نمو قدره 15.8% ليصل إلى 83.1 مليار دينار في يناير 2013 ، مقابل 71.8 مليار دينار في يناير 2012، وبمعدل نمو قدره 0.4% مقارنة عما كانت عليه في نهاية عام 2012 ، وقد شكلت الأصول السائلة والبالغة 57.5 مليار دينار من إجمالي الأصول ما نسبته 69.1% منها شهادات إيداع لدى مصرف ليبيا المركزي بقيمة 35.6 مليار دينار في نهاية يناير 2013 .

- ارتفع اجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من 12777.6 مليون دينار في نهاية يناير 2012 الى 15825.5 مليون دينار في نهاية يناير 2013 ، أي بمعدل نمو بلغ 23.9%، وارتفعت بمعدل نمو قدره 0.3% مقارنة عما كانت عليه في نهاية 2012 . وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من إجمالي الودائع ما نسبته 23.3%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 19.0%، وهى نسب متدنية جدا . وقد بلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية يناير 2013 ما قيمته 10228.0 مليون دينار، وما نسبته 64.6% من إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 35.4% ، وقيمتها 5597.5 مليون دينار.

- إرتفعت الودائع لدى المصارف التجارية من 58.4مليار دينار في يناير 2012 الى 67.9 مليار دينار في نهاية يناير 2013، أي بمعدل نمو قدره 16.2% ، وبمعدل نمو قدره 1.5% مقارنة عما كانت عليه في نهاية 2012 ، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 81.5% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل ما نسبته 17.5% من إجمالي الودائع، ولم تشكل ودائع الادخار إلا نسبة 1.0% . وقد شكل رصيد ودائع القطاع الخاص في نهاية يناير 2013 ما قيمته 32.9مليار دينار، وما نسبته 48.5% من إجمالي الودائع ، فيما شكل رصيد ودائع القطاع العام النسبة الباقية 51.5% أي ماقيمته 35.0 مليار دينار من إجمالي الودائع .

- ارتفع إجمالي حقوق المساهمين من 4103.9 مليون دينار في نهاية يناير2012 إلى 4320.9 مليون دينار في نهاية يناير 2013 ، وبمعدل نمو بلغ 5.3% ، وبمعدل نمو قدره 3.1% عما كانت عليه في نهاية عام 2012 ، والبالغة 4189.0 مليون دينار.

الجدول (1)
البيانات المالية الأساسية للمصارف التجارية

(مليون دينار)

البيان / الفترة	2012/01	2012/12	2013/01	معدل التغير % 2013/01 2012/01	معدل التغير % 2013/01 2012/12
اجمالي الميزانية (الأصول + الحسابات النظامية)	141913.3	153243.1	154728.2	9.0	1.0
اجمالي الأصول	71807.4	82779.0	83144.5	15.8	0.4
اجمالي نقدية وارصدة لدى المصارف	52369.4	56825.6	57473.3	9.7	1.1
اجمالي القروض والسلفيات والتسهيلات	12777.6	15781.7	15825.5	23.9	0.3
اجمالي الاستثمارت	739.0	954.9	954.9	29.2	0.0
اجمالي ودائع العملاء	58434.4	66859.3	67885.5	16.2	1.5
اجمالي حقوق الملكية	4103.9	4189.0	4320.9	5.3	3.1
أرباح الفترة	37.8	572.3	89.8	137.6	-84.3
اجمالي المخصصات	3137.6	3240.0	3315.8	5.7	2.3
مجموع عدد العاملين	17550	17575	17575	0.1	0.0
مجموع عدد الفروع والوكالات	481	493	493	2.5	0.0
الأصول السائلة / اجمالي الأصول %	72.9	68.6	69.1	-5.2	0.7
إجمالي القروض / اجمالي الأصول %	17.8	19.1	19.0	7.0	-0.2
حقوق المساهمين / اجمالي الاصول %	5.7	5.1	5.2	-9.1	2.7
إجمالي الأصول / عدد الفروع والوكالات (مليون دينار)	149.3	167.9	168.7	13.0	0.4
إجمالي الأصول / عدد العاملين (مليون دينار)	4.1	4.7	4.7	15.6	0.4
إجمالي القروض / إجمالي الودائع %	21.9	23.6	23.3	6.6	-1.2
أجمالي الربح / الأصول % (*)	0.1	0.7	0.1	105.2	-84.4
أجمالي الربح / حقوق الملكية % (*)	0.9	13.7	2.1	125.6	-84.8

(*) أجمالي الربح قبل خصم المخصصات والضرائب .

الجدول (2)
مؤشرات الودائع لدى المصارف التجارية

(مليون دينار)

البيان / الفترة	2012/01	2012/12	2013/01	معدل التغير % 2013/01 2012/01	معدل التغير % 2013/01 2012/12
أجمالي الودائع	58434.4	66859.3	67885.5	16.2	1.5
أجمالي الودائع تحت الطلب	45949.8	54157.1	55331.7	20.4	2.2
أجمالي الودائع لأجل	11788.7	11997.1	11859.5	0.6	-1.1
أجمالي ودائع الادخار	695.9	705.1	694.3	-0.2	-1.5
أجمالي الودائع تحت الطلب / أجمالي الودائع %	78.6	81.0	81.5	3.7	0.6
أجمالي الودائع لأجل / أجمالي الودائع %	20.2	17.9	17.5	-13.4	-2.6
أجمالي ودائع الادخار / أجمالي الودائع %	1.2	1.1	1.0	-14.1	-3.0
أجمالي الودائع / اجمالي الخصوم %	81.4	80.8	81.6	0.3	1.1

الجدول (3)
مؤشرات الائتمان لدى المصارف التجارية

(مليون دينار)

البيان / الفترة	2012/01	2012/12	2013/01	معدل التغير % 2013/01 2012/01	معدل التغير % 2013/01 2012/12
اجمالي الائتمان	12777.6	15781.7	15825.5	23.9	0.3
أجمالي القروض العقارية	1145.0	1136.4	1135.9	-0.8	-0.04
أجمالي السلف الاجتماعية	3277.8	4973.5	5095.1	55.4	2.4
أجمالي القروض العقارية والسلف الاجتماعية	4422.8	4491.8	6231.0	40.9	38.7
القروض الممنوحة للأنشطة الاقتصادية الأخرى	8354.8	8294.8	9594.5	14.8	15.7
القروض العقارية / اجمالي الائتمان %	9.0	7.2	7.2	-19.9	-0.3
السلف الاجتماعية / اجمالي الائتمان %	25.7	31.5	32.2	25.5	2.2
القروض العقارية والسلف الاجتماعية / اجمالي الائتمان %	34.6	28.5	39.4	13.8	38.3
القروض الممنوحة للأنشطة الاقتصادية الأخرى/اجمالي الائتمان%	65.4	52.6	60.6	-7.3	15.3
اجمالي الائتمان / اجمالي الأصول %	17.8	19.1	19.0	7.0	-0.2
اجمالي الائتمان / اجمالي الودائع %	21.9	23.6	23.3	6.6	-1.2

الموارد البشرية بالمصارف الإسلامية الليبية بين الواقع والمأمول

■ د. سمير سعد النوال

في إطار سعي المصرف المركزي الليبي للتوسع في إنشاء المصارف الإسلامية الليبية مستقبلاً من أجل تقديم ونشر المعاملات وتقديم الخدمات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، فإن الحاجة إلى وجود عناصر بشرية ليبية قادرة على تحقيق أهداف هذه المؤسسات أصبحت حاجة مُلحة وأولوية من الأولويات التي يجب الاهتمام بها .

وبشكل عام فإن تحقيق المصارف الإسلامية لأهدافها التي وضعتها والمتمثلة بالمساهمة في تحقيق التنمية بمختلف المجالات مع تحقيق الربحية، كل ذلك يتوقف على توفير الموارد البشرية الملائمة والمؤهلة شرعياً وفنياً لممارسة تلك المصارف لعملها.

فالنشاط التمويلي والاستثماري والخدمي في المصارف الإسلامية، يعتمد على المبادئ والقواعد الشرعية لفقه المعاملات الإسلامية، ولذلك فهناك ضوابط شرعية تحكم هذا النشاط ، وهذا يتطلب لطبيعته ضرورة توافر العلم بهذه الضوابط واستيعابها للقائمين على تطبيقها.

بالتالي فإن البنوك تحتاج إلى موارد بشرية قادرة على جذب المودعين ، وفهم طبيعة العلاقة التي تربط المصرف بالمودع ، وتقديم الخدمة المصرفية بالسرعة والجودة الملائمة بالإضافة إلى القدرة على توجيه الأموال للاستثمار وفق الصيغ الشرعية بأنواعها المتعددة ووفق أولويات المجتمع وهذا يتطلب بدوره نوعية من الموارد البشرية قادرة على البحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة ودراسة جدواها وتقويمها وتنفيذها ومتابعتها في إطار هذه الضوابط الشرعية وكل هذا يتطلب عقلية تتصف بالمهارة والخبرة والابتكار لدى العاملين القائمين على التطبيق العملي لفكرة المصرفية الإسلامية ، حتى يتسنى لهم الربط بين الواقع ومتغيراته من ناحية ، وبين فقه النص الإسلامي من ناحية أخرى .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن تُرى هل لدينا كقطاع مصرفي ليبي مثل هذه الكوادر الآن والتي تستطيع تحقيق الأهداف المرسومة والتي تسعى لتحقيقها المصارف الإسلامية المزمع قيامها في المشهد المصرفي الليبي؟ إن وجود الكفاءات من الموارد البشرية القادرة على تسيير دفة النشاط المصرفي الإسلامي يستلزم وجود فئة خاصة من العاملين مدربة ومزودة بما يلزم من القواعد الشرعية اللازمة للمعاملات ، وناضجة بالنسبة للأهداف الاقتصادية للمجتمع الإسلامي لأن وجود هذه الفئة من العاملين يُعد ضروري لنجاح أي مصرف إسلامي كما أن عدم وجودها أو قلتها سيحدث خللاً في تركيبها ويترك مجالاً أمام المصارف التقليدية للنمو حتى تحت مبرر فتح شباك إسلامي أو فرع إسلامي تحت مضلة أنها وفق الشريعة الإسلامية.

وفي الواقع العملي وبشكل عام فإن تجربة المصارف الإسلامية قد عانت منذ بداية نشاطها من عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة والمناسبة لطبيعتها الخاصة ولاتزال هذه المعاناة قائمة حتى اليوم بسبب زيادة عدد المصارف الإسلامية بزيادة أكبر من زيادة عدد الموارد البشرية المؤهلة لإدارتها وبسبب أن هذه المصارف ذات طبيعة خاصة تتطلب مواصفات خاصة وكذلك مهارات وسمات وقدرات يجب أن تتوفر في الموارد البشرية وتشير بعض الدراسات إلى أن حوالي 85٪ من الكوادر في المؤسسات المالية الإسلامية لهم خلفيات مالية تقليدية وهو ما يستدعى ضرورة أن تقوم المصارف الليبية وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي بتبني إستراتيجية مصرفية شرعية لمواردها البشرية تقوم على الآتي:-

❖ التعيين يجب أن يقوم على الكفاءة ، والرجوع بالمصارف الإسلامية في نظام الاختيار والتعيين من خلال وضع معايير إسلامية في اختيار العاملين قائمة على الكفاءة والأمانة.

❖ تدريب كوادر تمارس العمل المصرفي الإسلامي من خلال إعطاء الفرصة أمام الموظفين في البنوك الإسلامية نحو التحرك الوظيفي لتأهيلهم وتنقلاتهم وترقيتهم.

❖ عدم اللجوء إلى كوادر من المصارف التقليدية ، إلا بشرط الرغبة في التغيير والعمل على إعادة تأهيلهم ، وإكمال القصور الذي معهم ، والتأكد من أهليتهم لممارسة العمل المصرفي الإسلامي.

❖ وضع معايير لأنظمة اختيار الموظفين للمصارف الإسلامية وفق نوعية معينه يملكون الحد الادني من المقومات الشرعية والمصرفية مما يمكنهم من أداء مهام عملهم، ليس كما هو الحال لدى بعض المصارف حيث وجد منهم من لا يفرق بين العائد والفائدة والمرابحة والقرض بفائدة.

❖ اعتماد أنظمة تقويم لأداء الموظفين لإتاحة الفرصة أمام الموارد البشرية ذات الكفاءة المصرفية والشرعية ، مما يساعد على تنمية التجربة المصرفية الإسلامية.

❖ تقويم العاملين وفقاً لكفاءتهم لا لولائهم وارتباطهم بقادتهم ، وتكشف بعض تجارب المصارف عن جمود في معظم المواقع الوظيفية في العديد من تلك المصارف فتجد موظفاً في منصبه عدة سنوات وكأن العمل لن يقوم بهذا البنك إذا تحرك من مكانه ، حيث إن بعضهم يبقى في منصبه لما بعد سن التقاعد باسم الاستفادة من خبراتهم ، ولا تصبح هذه المقاعد شاغرة إلا بالموت ، مما يضعف الفرص أمام الموظفين الآخرين بالتحرك والترقية للأمام ، ويؤثر سلباً على تحفيزهم وولائهم لمؤسساتهم .

❖ دعم وتفعيل التدريب لإعداد موارد بشرية قادرة على فهم متطلبات العمل المصرفي الإسلامي ، وأن يستوعب التدريب بالمصارف الإسلامية مختلف الأنشطة نحو المعرفة المصرفية والشرعية ، وإعطاء أولوية للجانب الشرعي.

❖ أن يتم تدريب القيادات في الإدارة العليا للمصارف الإسلامية لدى الجهات المعتمدة الإسلامية وليس على البرامج التدريبية المقدمة من المصارف التقليدية في الداخل والخارج إلا للضرورة بحيث يتم العكس أي استقطاب الكوادر من المصارف التقليدية لتدريبهم .

❖ عدم إهمال المصارف الإسلامية إلى اللغة العربية في تعاملاتهم بحيث تكون متلازمة مع اللغة الانجليزية في معاملاتها ، حيث إن هذا يمثل خللاً ومشكلة غير مقبولة ن فإذا كان العمل المصرفي يتطلب الكفاءة في اللغة الانجليزية فيجب ألا يكون على حساب إهمال اللغة العربية .

❖ السعي لتقديم الحلول الممكنة للمشكلات القائمة أولاً بأول لأن المصارف الإسلامية ينظر إليها من قبل غير المسلمين على أنها وجه للإسلام وهي فعلاً جزء من منظومة الدين الإسلامي الشامل وعدم السكوت عن بعض الممارسات الخاطئة .

وفي الختام لتحقيق أهداف المصارف الإسلامية في الواقع الذي نعيش فيه يتطلب منها أن تتعايش مع محيط عملها وتتفاعل مع الإحداث سلباً أو إيجاباً لتبدع وتبتكر وتنطلق في عالم مصرفي يسارع في تلبية مطالب المتعاملين معه وأهم جانب يجب أن تركز عليه المصارف الإسلامية هو الجانب الإداري ، حيث يُعد الركيزة الأساسية التي تقوم عليها المصارف الإسلامية لمواجهة التحديات المعاصرة وتستطيع أن تسير خطاً واسعة نحو تحقيق هدفها المنشود في ظل منافسة قوية من المصارف الأجنبية والتي تطبق علوم الإدارة الحديثة من واقع قاعدة بيانات دقيقة لواقع المجتمع والسلوكيات للوفاء بجميع متطلباته وأيضاً في اختيارها للكوادر الإدارية العليا وطبقة الموظفين ودراسة السوق دراسة عميقة حديثة كل ذلك يلقي بظلاله على المصارف الإسلامية لكي تتطور وتعبر إلى بر الأمان وهو ما نأمله في مصارفنا الإسلامية القادمة في ليبيا .

إعلان ،،،

صندوق ضمان أموال المودعين

يعلن صندوق ضمان أموال المودعين المنشأ بموجب نص المادة (91) من القانون رقم (1) للعام 2005 م ، بشأن المصارف والذي يتولى التأمين على الودائع بالمصارف العاملة بليبيا لأصحاب الودائع بالمصارف (الأفراد و الشركات والمؤسسات و الهيئات) بما يلي :

أولاً- المصارف الأعضاء بالصندوق :
1 - مصرف الجمهورية ..
2 - المصرف التجاري الوطني.
3 - مصرف الوحدة .
4 - مصرف الصحارى .
5 - المصرف الليبي الخارجي .
6 - مصرف التجارة والتنمية
7 - مصرف شمال أفريقيا (المؤسسة المصرفية الأهلية سابقاً) .
8 - مصرف الآمان ..
9 - مصرف الخليج الأول الليبي .
10 - مصرف الواحة .
11 - المصرف المتحد.
12 - مصرف السرايا.
13 - مصرف المتوسط .
14 - مصرف الوفاء .
15 - مصرف الإجماع العربي .
16 - المصرف التجاري العربي .
17 - المصرف الليبي القطري

ثانياً - عملة الودائع التي يضمنها الصندوق :
يقتصر ضمان الصندوق في المرحلة الحالية على الودائع بالدينار الليبي دون غيرها من الودائع بالعملات الأخرى ، ويشمل الضمان الودائع لأجل والودائع تحت الطلب «حسابات جارية» وحسابات التوفير.

ثالثاً- الحدود القصوى للضمان:
وفقاً لنص المادة (28) من النظام الأساسي للصندوق يكون الضمان:-
❖ بكامل قيمة الوديعة إذا كانت الوديعة بمقدار عشرة ألآف دينار أو أقل.
❖ بنصف قيمة الوديعة، عما يزيد على عشرة ألآف دينار ولا يتجاوز مائة ألف دينار.
❖ بربع قيمة الوديعة عما يزيد على مائة ألف دينار، ولا يتجاوز أربعمائة ألف دينار.
❖ بثُمن قيمة الوديعة، عما يزيد على أربعمائة ألف دينار ولا يتجاوز مليون دينار.
❖ بعُشر قيمة الوديعة ، عما يزيد على مليون دينار, على أن يكون الحد الأقصى للضمان مائتين وخمسين ألف دينار.

صندوق ضمان أموال المودعين

عن بداية تطبيق إجراءات الحد من الإنفاق

تحذيرات من اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط كمصدر للدخل

قال تحليل صادر عن صندوق النقد الدولي في فترة ما بعد الحرب، إن الاقتصاد الليبي مايزال يعتمد اعتمادا كبيرا جدا على أرباح النفط.

وأضاف صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل شبه كامل على النفط والغاز للحصول على عائدات، تصل إلى 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، رغم تعافي النشاط الاقتصادي بسرعة، بيد أن الاعتماد على النفط والغاز، يجعل الأداء الاقتصادي عرضة للصدمات النفط ويعقد إدارة الاقتصاد الكلي، في تحذير من تقلبات سوق النفط والغاز العالمي.

وكشف التقرير عن انتقال الاقتصاد الليبي من عجز في الميزانية وصل إلى 18.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، إلى تحقيق فائض بلغ 24 في المائة في عام 2012، في الوقت الذي يخشى فيه الخبراء والمحللون من عقلية الاستحقاق، جراء المستويات مرتفعة من النفقات الجارية في الفترة الانتقالية، وارتفاع مستوى الأجور والإعانات، ماقد يسفر عن تقويض آفاق الاستدامة المالية والإنصاف بين الأجيال.

ويعبر الخبراء عن قلقهم من المشكلة الكامنة وراء اعتقاد الناس أن البلاد تمتلك المال للقيام وشراء أي شيء، ماقد يؤدي إلى رد فعل خطير عند بداية اتخاذ إجراءات الحد من الانفاق. ووفق صندوق النقد الدولي، فإن الأمن وإدارة عملية التحول السياسي، وتحسين الأمور الأساسية على المدى القصير، تعد أبرز التحديات، وتحتاج إلى تطوير الكفاءة الحكومية وسيادة القانون، وتحسين التعليم، وإعادة بناء البنية التحتية، وتشجيع نمو الأعمال التجارية في المدى المتوسط.

في الحدث الأبرز في عالم البناء والإنشاءات بالسوق الليبي

معرض (ليبيا بيلد).. مشاركات لافتة .. ومساحات العرض محجوزة بالكامل

تنطلق في الفترة من 19-23 مايو المقبل فعاليات وأنشطة النسخة التاسعة لمعرض (ليبيا بيلد) للبناء والإنشاءات، بمشاركة عدد من الدول، بمافي ذلك النمسا، بلجيكا، الصين، التشيك، مصر، فرنسا، تركيا ، ايطاليا، مالطا، تونس، كوريا الجنوبية، التي أكدت مشاركتها.

كما أعلنت اليونان واسبانيا وماليزيا عن مشاركتها رسمياً للمرة الأولى، فضلاً عن عدد من المشاركات المستقلة لشركات من الهند والجزائر وألمانيا والبرتغال والسعودية وسلوفانيا والإمارات،

وأوضحت مصادر بشركة (أتيكس) المشرفة على تنظيم المعرض الأكبر من بين قائمة المعارض في ليبيا، ونظراً للاقبال المتزايد على المشاركة، قررت الشركة اقامة المعرض بساحة موقف السيارات في المدينة الرياضية بطرابلس، البالغة مساحتها 30 ألف متر مربع.

وأفادت المصادر بأن جميع مساحات العرض الخارجية التي تصل مساحتها إلى 10.000 متر مربع وخصصت بالكامل لعرض الآليات والمعدات الثقيلة، جنباً إلى جنب مع مساحات العرض الداخلية قد تم حجزها بالكامل، وهي مؤشرات وأرقام تكشف عن حجم الإقبال المتزايد على مشاركة الدول والشركات الأجنبية والمحلية في هذا المعرض، وتكشف عن مدى النية الجادة في الاستثمار في مجال البناء داخل ليبيا، وعلى رغبة الشركات العالمية في دخول السوق الليبي بقوة على اعتبار أنه سوق واعد نظرا لما تحتاجه البلاد من اعادة بناء واعمار.

الذهب والقطع الفنية والأثرية من بينها

لماذا يلجأ كبار المستثمرين إلى الملاذات الآمنة؟

يلجأ المستثمرون والأثرياء الباحثون عن ملاذات آمنة لاستثماراتهم، خلال فترة الأزمات أو الكساد الاقتصادي أو الاضطرابات الأمنية التي تشهدها الدول، إلى أسواق المعادن الثمينة، لاسيما الذهب، أو وضع مدخراتهم في شراء قطع فنية غالية الثمن، ماقد يدفع أسواق المقتنيات النادرة إلى الارتفاع، جراء اقبال الأغنياء وكبار المستثمرين المتزايد على الحصول على مقتنيات ذات قيمة تمكنهم من تحقيق عوائد عالية مستقبلا.

ويُعزى توجه الأثرياء الكبار للاستثمار في القطع الفنية والأثرية، على اعتبار، أنها (ملاذات آمنة)، في ظل الوضع الاستثماري العالمي المضطرب، واهتزاز الثقة بأسواق الأسهم، وإدراك البعض العوائد المرتفعة التي يمكن تحقيقها من وراء الفن، حيث يرى المستثمرون الكبار في القطع الفنية والأثرية بديلاً استثمارياً في ظل المناخ الاقتصادي المضطرب.

وفي هذا الصدد أشارت هيئة الإذاعة البريطانية في تقريرها، إلى أن اقبال الاثرياء الكبار على اقتناء القطع الفنية والأثرية في عام 2008 الذي شهد بداية الأزمة المالية، أدى إلى نقص في اللوحات والقطع المعروضة للبيع، بعد أن سجلت معارض بيع المقتنيات النادرة، بمافي ذلك دار (كريستي) للمزادات مبيعات قياسية، حيث ثم بيع أكثر من 80 عملا بقيمة فاقت مليون دولار، فيما بيع 52 عملا بقيمة ناهزت مليوني دولار، وتم بيع لوحة للفنان (كلود مونيه) مقابل مبلغ قياسي بلغ 42 مليون دولار، في دار (كريستي)، وسط لندن في منتصف عام 2008 بداية الأزمة المالية العالمية، في حين سجلت دور المزاد في لندن مبيعات قياسية للقطع الفنية بلغت خلال أسبوعين فقط 1.1 مليار دولار، وذلك مع دخول مستثمرين سعياً لتحقيق عوائد في ظل تعثر استثمارات أخرى.

وعلى جانب آخر تذهب التقديرات إلى أن الأرباح المتأتية من تجارة تهريب الآثار المسروقة تأتي في المرتبة الثالثة بعد تجارة النفط ومبيعات الأسلحة، حسب مايرى الأستاذ (كولين رينفر) من جامعة كامبريدج، الذي يقود الجهود الدولية لوقف عمليات سلب ونهب الآثار، في حين يقيم خبراء من اليونسكو، حجم هذه السوق بأكثر من 5 مليارات يورو.

كما يتميز الذهب بأنه السلعة الباقية والثمينة في الأزمات المالية والسياسية والدولية مهما تقلبت الظروف، والأقدر على الصمود أكثر من باقي الاستثمارات سواء في أسواق الأسهم والسندات أو العملات.

كما ترتفع أسعار الذهب في العالم في حالة حدوث أزمات كبيرة خاصة لدى تدني سوق الأسهم وسوق المال، وينصح خبراء الاستثمار والمحافظ الاستثمارية الاستثمار في الذهب بالإضافة للاستثمارات الأخرى لأنه يقدم شيئاً من التوازن في هذه المحافظ الاستثمارية، ومع أن الذهب يكون استثمارا راكدا في كثير من الأحيان، ولكنه استثمار يقدم خدمات عديدة لصاحبه تتمثل في حالة فقدان الثقة أو وجود انهيار في الأوراق المالية.

كما يعد الذهب المجال الوحيد الذي لا يصيبه هذا الانهيار، بل انه دائما يكون المفضل والأقوى في مجموعة الاستثمارات، وقد يحدث أن يكون هو الاستثمار الذي يعوض الخسائر أو يخفف منها، أي أن وجود الذهب في حافظة الاستثمار هو عامل أمان أكثر منه عامل ربح، ومسألة الأمان هذه يركز عليها العديد من المستثمرين المحافظين الذين لا يحبون المغامرة خاصة في أوقات الأزمات وتدني أسعار الأسهم و معدل الفائدة.

كما أن للذهب دورات في السكون فله أيضا طفرات في النمو، وقد حدثت الطفرات عدة مرات خلال القرن الماضي، وهذه الطفرات قد تحدث مرة أخرى وتجعل الذهب سلعة استثمارية متقدمة، إلى جانب القطع الأثرية والفنية النادرة (ملاذات أمنة)

في سوق العقارات الأمريكي الأمريكان يبحثون عن رضا الصينيين

للتحضير وتأمين مستقبل ابنتها البالغة عامين، أقدمت ثرية صينية على شراء شقة وسط منطقة (مانهاتن)، البقعة الأغلى بمدينة نيويورك، مقابل 6.5 مليون دولار أميركي.

شقة الطفلة المحظوظة، تقع في برج (بارك حياة One57)، وهو مشروع قيد الإنشاء حاليا، والمتوقع أن يكون أحد أطول أبنية التفاحة، كما يطلق سكان نيويورك على مدينتهم، بارتفاع يصل إلى 300 متر.

وقال (كيفن براون)، نائب الرئيس الأول في شركة (سوثبي انترناشونال ريالتي)، إنه ساعد المرأة لإلقاء نظرة على شقق مختلفة في المدينة وسألها عن أسباب الشراء، وقالت : إن ابنتها على وشك الانتقال إلى جامعة نيويورك، وتفضل أن تقطن في وسط المدينة وهذا هو السبب، ولكنه صدم عندما علم أن ابنتها تبلغ من العمر سنتين فقط.

ويضيف (براون) بالقول : بالتأكيد، إن الآباء الذين يسعون إلى تمويل نمط حياة أطفالهم في مدينة نيويورك ليست ظاهرة جديدة، ولكن هذه الحالة لا شك قد تؤشر عن تأثر السوق العقارية في الولايات المتحدة، باجتذاب المستثمرين الأجانب، وخاصة المشترين الآسيويين).

فقد بلغ حجم المبيعات السكنية في الولايات المتحدة للأجانب، نحو 82.5 مليار دولار في السنة المنتهية في مارس 2012، وفقا للرابطة الوطنية للوسطاء العقاريين، مرتفعة بنسبة 24 ٪ من 66.4 مليار دولار في عام 2011.

المشترين الأجانب يأتون من كل مكان، ولكن الصين وكندا والمكسيك والهند والمملكة المتحدة، سيطرت على نحو 55 ٪ من جميع المعاملات الخارجية في عام 2012، حيث شكلت كندا 24 ٪ من المبيعات، والصين 11 ٪.

بعض المطورين العقاريين يبدون اهتمامهم بالسوق الصينية، من خلال توظيف وكلاء يتحدثون الصينية، وآخرين يضعون المتعقدات والعادات الصينية ضمن اعتباراتهم وتصاميمهم، فعلى سبيل المثال عدم بيع الشقة التي تحمل رقم 8 أو 88 للمشترين المحليين، لأن هذا الرقم يعتبر جالباً للحظ في الثقافة الصينية،وفقا لتقرير وول ستريت جورنال.

توقعات بانخفاض أسعار النفط ... وارتفاع حجم الطلب العالمي!!

أشارت توقعات البنك الدولي، إلى انخفاض أسعار النفط بنسبة 3 ٪ إلى 102 دولار لبرميل هذا العام، جراء عدة عوامل، بمافي ذلك تراجع حدة التوترات المالية في أوروبا، وزيادة امدادات النفط الخام من الولايات المتحدة وكندا، مماقد يدفع إلى استيعاب نمو الطلب المعتدل على النفط في الأسواق العالمية، في حين تذهب توقعات صندوق النقد الدولي، التي تضمنها تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في 23 يناير الماضي، إلى انخفاض أسعار الخام بنسبة 1.5 ٪ إلى نحو 100 دولار للبرميل على خلفية انتعاش تدريجي في النمو العالمي.

ومع ذلك، فإن التوقعات المبكرة قد لاتصمد في مواجهة المؤشرات، جنباً إلى جنب مع بروز بعض الأحداث منذ بداية هذا العام، لاسيما ارتفاع أسعار النفط الخام مرة أخرى وسط حشد الطلب المتزايد من الصين واليابان، والتوترات في الشرق الأوسط وأفريقيا، ما قد يدفع بعض المحللين إلى مراجعة توقعاتهم.

فقد لامس سعر خام (برنت) أعلى مستوياته في تسعة أشهر، بعد أن بلغ سعر البرميل 119.17 دولار، مطلع فبراير الماضي، وسط توقعات بانتعاش أسرع في الاقتصادات الكبرى مثل الصين واليابان، والتي أدت إلى تداول (برنت) بسعر 118 للبرميل بداية الشهر الماضي، بزيادة 3.6 ٪ في بورصة السلع الدولية.

ويرى المحللون أن ارتفاع الطلب على النفط الخام بنسبة 4.7 ٪ من الصين، أسفر عن ارتفاع سعر الخام، إلى 92.5 برميل في يناير قبل عطلة السنة القمرية الجديدة، ضمن الخطط الرامية إلى تعزيز أمن الطاقة الصينية، التي تستهدف زيادة احتياطيات البلاد إلى 1 مليار برميل في الفترة مابين 5-7 سنوات قادمة، وهو ماقد يرفع أسعار النفط، جنباً إلى جنب مع اتخاذ حكومة اليابان ثالث أكبر مستورد للنفط قراراً بالعودة إلى الاعتماد على الوقود الأحفوري بعد كارثة (فوكوشيما) عام 2011.

وأفادت تقارير صحفية وفقا لوزارة التجارة والاقتصاد والصناعة اليابانية، بأن شحنات الخام قد ارتفعت بنسبة 3 ٪ إلى 212.500.000 كيلو لتر العام الماضي لتغطية العجز في توليد الطاقة النووية.

هذه التوقعات والمؤشرات تعزز الثقة في ارتفاع الطلب في عام 2013، وجاءت في وقت كانت فيه منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، والتي تمثل 40 ٪ من الإنتاج العالمي، قد قررت خفض الانتاج، وتبعاً لذلك انخفض انتاج السعودية من النفط إلى 9.25 مليون برميل، وهو أدنى مستوى انتاج للمملكة، وعلاوة على ذلك، فإن التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لا تزال تلقي بثقلها على خام (برنت)، لاسيما ارتفاع حجم التهديدات من الأعمال الإرهابية في الجزائر، وكذلك ليبيا التي تكافح لاعادة الإعمار، في حين عطلت مجريات الحرب بين السودان وجنوب السودان صادرات الخام من هناك.

وسط تحذيرات بفقدانها ... الكفرة قيم كبيرة ومعالم منسية

حذر الفريق المكلف من قبل إدارة التنمية السياحية بوزارة السياحة، لإعداد تقرير عن المعالم السياحية بمدينة الكفرة، من تنامي المخاطر التي تتهد التنوع الثقافي والطبيعي الفريد بالمنطقة، جراء التدخلات البشرية غير المدروسة، لاسيما عمليات التخريب التي يتعرض لها الفن الصخري المنتمي إلى حضارات ماقبل التاريخ، سواء بسبب العوامل الجوية أو العبث من قبل السياح والمواطنين.ولفت المهندس علي الدوكالي، إلى الأضرار التي لحقت بمقبرة شهداء معركة الكفرة التي خاضها المجاهدون الليبيون ضد الاحتلال الايطالي، سنة 1931، موضحاً أن المقبرة تعرضت للجرف، وتبعثر الجثث والقبور، بسبب انشاء سد رملي للحد من تسلل المهاجرين غير الشرعيين.

وقال الدوكالي خلال تقديم العرض الضوئي لأهم وأبرز نتائج زيارة الفريق إلى المدينة الواقعة أقصى جنوب شرق ليبيا: إن الكفرة ومحيطها يزخران بالمقومات السياحية المتباينة في التفاصيل والمعالم، وتتسم بالتنوع الشديد في مفرداتها، ماقد يؤهل المنطقة لتتصدر قائمة الوجهات السياحية في ليبيا، معبراً عن تخوفه من فقدان تلك المقومات، موصياً بضرورة إنشاء فرع لجهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار بالمنطقة، وإعداد نشرة وخرائط تفصيلية عن الأماكن التي تستضيف مفردات التراث الثقافي والطبيعي، ومايشمله من مدن وصروح تاريخية، ومعالم طبيعية، غاية التعريف بها وصونها، وتشجيع المستثمرين على إقامة مشاريع سياحية وخدمية، خاصة و أن المنطقة تفتقر إلى البنية التحتية، لاسيما مرافق الإيواء السياحي، ومراكز خدمات الاتصالات.

من جانبه أشار الهادي الفيتورى دندي أحد أعضاء الفريق إلى أن الصحراء المحيطة بالمدينة تعد موطناً لبعض المناظر الطبيعية الصحراوية الأكثر جمالا على الأرض، وتستضيف معالم أثرية وطبيعية ذات قيمة استثنائية، وتعتبر كمتحف مكشوف على الهواء الطلق الأكثر أهمية لاحتلال الإنسان للصحراء في المرحلة لما قبل التاريخ، وبها عدد مذهل من الأعمال الفنية الصخرية من الرسوم والنقوش التي لم يتم كشف النقاب عنها كاملة حتى الان، من بينها لوحات تصور البقر الوحشي (البقر الوحشي المزركش)، والزراف، والجاموس، جنباً إلى جنب مع مشاهد تجسد مجموعة من النساء في حالة رقص، جنباً إلى جنب مع بعض المقابر الحجرية المنتمية إلى عصور ماقبل التاريخ.

كما تعد المنطقة غنية جداً أيضاً بالمعالم الثقافية مع عنصر مهم من إرث وتراث سكان الصحراء، الذين استخدموا الموارد المحلية على مدى قرون، وباتت تشكل اليوم أحد أهم مفردات قيام أنماط سياحية متعددة، لاسيما إذا ماوضعت المنطقة على خريطة الاستثمار السياحي، تمهيداً لاقامة منتجعات سياحية، أو مخيمات صحراوية، وفق ضوابط صارمة تراعي معايير الحفاظ وصون البيئة والمحيط الحيوي، ضمن خطط متوسطة وطويلة الأجل.

وناشد الفريق ضمن حزمة توصياته بضرورة انشاء مكتب لجهاز الشرطة السياحية وحماية الآثار، كإجراء فوري لحماية معالم المنطقة التاريخية والأثرية من الاعتداءات، كما شدد الفريق في خلاصة دراسته إلى أهمية اقامة متحف حربي، قوامه مجموعة من الطائرات ومخلفات الحروب والمعارك التي شهدتها المنطقة. وأوصى الفريق بضرورة استثمار معالم الكفرة، المتمثلة في الأماكن الأثرية، وشواهد حضارات ماقبل التاريخ من مقابر ونقوش، والمناطر الطبيعية، والكثبان الرملية، وعيون المياه الكبريتية، والبحيرات المتناثرة على فضاءات الصحراء، في تنشيط برامج السياحية الثقافية والعلاجية والبيئية. كما طالب الفريق في توصياته، بإعداد نشرة تفصيلية عن المواقع السياحية والأثرية والتاريخية غاية التعريف بها وصونها، إلى جانب تشجيع مناخ الاستثمار السياحي والتعريف بالأنشطة الاستثمارية في مجال السياحة، ودعم البنية التحتية للسياحة في الكفرة نظراً لإفتقارها لأهم المقومات السياحية في هذا المجال وعلى الأخص فندق رئيسي في المدينة، والعمل على تنمية الموارد البشرية وتدريبها وتنمية مهاراتها للعمل في مجال السياحة.

وكان الفريق المكون من المهندس علي رمضان الدوكالي، والهادي الفيتورى دندي، رفقة منسق قطاع السياحة بالمجلس المحلي لمدينة الكفرة، قد أنهى مطلع فبراير الماضي، زيارة إلى عدد من المواقع السياحية المحيطة بالمنطقة، لإخضاعها للدراسات الميدانية، تمهيداً لإعداد نشرة تفصيلية عن المواقع السياحية والأثرية والتاريخية، بغية التعريف بها وصونها، وتهيئتها لإجراء عمليات التخريط وتحديد المناطق المستهدفة بالاستثمار السياحي.

وزارة السياحة تناقش آليات اختيار شركات الحج للموسم المقبل

عقد صباح الخميس الماضي، بمقر ديوان وزارة السياحة، اجتماع ضم معالي وزير السياحة المهندسة اكرام باش امام مع مدراء شركات السياحة العاملة في تنظيم رحلات الحج والعمرة، بحضور الدكتور عبدالسميع المحبوب، وكيل الوزارة، ومدير إدارة شؤون المهن والرقابة السياحية السيد محمود سعيد، ومدراء الإدارات والأقسام بالوزارة.

وناقش الاجتماع بحضور ممثلي 60 شركة سياحية متخصصة في تنظيم رحلات الحج والعمرة، النسبة التي ستمنح للشركات من الحجيج لموسم الحج المقبل، والمعايير والآلية التي سيتم من خلالها اختيار الشركات التي ستتولى الإشراف على رحلات الحج.

كما تطرق الاجتماع إلى قدرة الشركات وامكانياتها، جنباً إلى جنب مع اطلاع الوزارة على احتياجات الشركات والمتطلبات التي تكفل الأداء الأفضل للخدمات المقدمة للحجيج، بالتعاون بين وزارتي السياحة والأوقاف، وشركات النقل الجوي.

وعبرت معالي الوزيرة عقب اختتام الاجتماع عن ثقتها الكبيرة في قدرة الشركات على تنفيذ الجزء المخصص لها من برنامج رحلات الحج، لاسيما إثر نجاحها في موسم العمرة الماضي الذي سجل ارتفاع أعداد المعتمرين الليبيين إلى 125 ألف معتمر، مقارنة بالنسبة الممنوحة لليبيا في موسم الحج والمقدرة بنحو 7 آلاف حاج، فيما طالبت الوزيرة الشركات الالتزام بتقديم أرقى وأفضل الخدمات للمعتمرين والحجيج الليبيين، ووضع ضوابط لعمليات التعاقد بالباطن في برامج العمرة، فضلاً عن اختيار مندوبين للشركات السياحية الليبية في السعودية، لتوفير أفضل الخدمات للمعتمرين والحجيج الليبيين لأداء مناسكهم وشعائرهم في أجواء من اليسر والسهولة.

وعلى جانب آخر تبادل المجتمعون وجهات النظر والمقترحات لإيجاد صيغة متفق عليها، حول إبرام عقود بين المعتمرين والشركات التي توفر خدمات العمرة، توضح حقوق وواجبات الطرفين، بمايضمن حقوقهما.

كهف بلغدير ... قيم ثقافية مغلفة بلمسة الأساطير القديمة

يقف كهف بالغدير (نهر الليثون)، أو نهر النسيان و السلوى حسب الميثولوجيا اليونانية ، ومايحمله من أساطير وقصص تاريخية كأحد أبرز المعالم السياحية الغائبة عن الاستثمار الأمثل وبعيداً عن خطط سير الرحلات السياحية، على الرغم من أهمية الموقع في استقطاب المزيد من هواة السياحة الثقافية، المهتمين بالتاريخ وأسراره المتعاقبة على مر العصور.

ويقبع المجرى المائي على عمق 50 متراً تحت سطح الأرض ويهبط إليه عبر سلم حجري، ويلج الزائر إلى النهر عبر فتحة كهف تنبع داخله بحيرة جوفية نسجت حولها الكثير من الأساطير اليونانية المليئة بالأحداث التاريخية المشوقة، حيث تشير الأسطورة الى أن نهر النسيان أو السلوى كان منطقة تمر من خلالها الأرواح لتتخلص فيه من كل الآمها فى الحياة الدنيا، كما ارتبط اسم نهر الليثون بحدائق (يوسبيريديس) مقر شجرة التفاح الذهبي.. هدية (جى) إلى المؤلهة هيرا بمناسبة زواجها من زيوس كبير آلهة اليونانيين، وهي الحدائق التى كانت تحميها الحسان الثلاث والتين (الـلآدوت)، يعتقد أنها إحدى الهبوطات الأرضية الكبيرة (هوا بوكرمة) و(هـوا الحبيبى) بمنطقة الكويفية شمال شرق بنغازي، وتضيف الأساطير بأن هرقل قد صارع الشيطان فى هذا النهر الواقع اليوم في ضاحية الحاج بمنطقة أبوعطني بمدينة بنغازي... ويبقى السؤال عن غياب نهر النسيان أم أنه في عالم النسيان؟.

البعثة البولندية تصدر كتاباً عن أهم أعمالها في مدينة طلميثة

أصدر فريق بعثة جامعة (وارسو) البولندية العاملة في مدينة طلميثة الأثرية كتاباً حول أعمال الحفريات الخاصة بالبعثة في طلميثة لمدة عشر سنوات تحت عنوان (طلميثة في قورينا) PTOLEMAIS IN CYRENAICA ، وذلك بمناسبة مرور عشر سنوات على بدء أعمالها في المدينة. وحمل الكتاب بين دفتيه، أهم وأبرز الاكتشافات والدراسات التي أجراها فريق البعثة، منذ انطلاق أعماله بالمدينة الواقعة شمال شرق ليبيا عام 2001، بمافي ذلك الفيلا الرومانية المكتشفة على يد رئيس البعثة عالم الآثار البولندي البرفيسور (توماش ميموتسكي)، وأطلق عليها اسم «فيلا لوسيوس اكتيوس»، حسب ماتشير إلى ذلك لوحة فيسفساء اكتشفت خلال اعمال التنقيبات الموسمية من سنة 2002 - 2005 وسط الباحة الداخية تحمل نصا منقوشا عليه كتابة باللغة الاغريقية « التوفيق للوسيوس اكتيوس»، يعتقد أنه مالك الفيلا.

وتسعى البعثة إلى تنفيذ مخطط أثري طبوغرافي بتوظيف أجهزة «التاكومتر الليزري»، والتصوير الفضائي، ويرافق المسح مسابر ودراسات سطحية أثرية، و«جيوفيزيائية» حديثة في كل أنحاء المدينة، وذلك بهدف تنفيذ مخطط دقيق، وتصميم افتراضي مع دراسات علمية وإعداد التقارير حول الموقع المثير للانتباه.

ويشير رئيس البعثة البرفيسور « توماش ميموتسكي» في كتاب «الدليل السياحي لمدينة بطوليمياس الأثرية» إلى أن هذه المدينة ظلت منسية طيلة قرون عديدة، ورغم الدراسات التي استمرت طيلة قرن كامل قامت بها البعثات الايطالية، والبريطانية، والأمريكية، والبولندية، فإن المدينة لاتزال تعد بالكثير، مضيفاً بالقول : «بطوليمياس» موقع نادر، وهي واحدة من مدن حوض المتوسط ، إن لم تكن المدينة الوحيدة التي لاتزال تنتظر الكشف عنها من قبل الأثريين والسياح، وهي لاتزال تحافظ على خصائصها الهللنستية، كما تضم بين جنباتها صروحاً تعود إلى العصور اليونانية، والرومانية، والبيزنطية، والاسلامية».

دراسات البعثة خلصت إلى أن مساحة أطلال طلميثة ومايرتبط بها من مباني خارج الأسوار تقدر بنحو 250 هتكاراً، وتضم 43 معلماً أثرياً، من أبرزها شارع الصروح، وصهاريج المياه الأضخم في العالم، وفلل، ودور قضاء، ومعابد، وأقواس، وملعب مدرج، وبوابات وأسوار المدينة، وقلعة، إلى جانب الميدان، وأرصفة الميناء، والمقابر والأضرحة المتباينة التواريخ، والمعمار، وتحمل جدران معالم المدينة الغنية بالزخارف والرسوم الجدارية، وأرضيات مبانيها المبلطة بنفائس الأعمال الفنية، اعداداً كبيرة من النقائش، واللوحات الفسيفسائية، المعبرة عن أحداث وأساطير تاريخية.

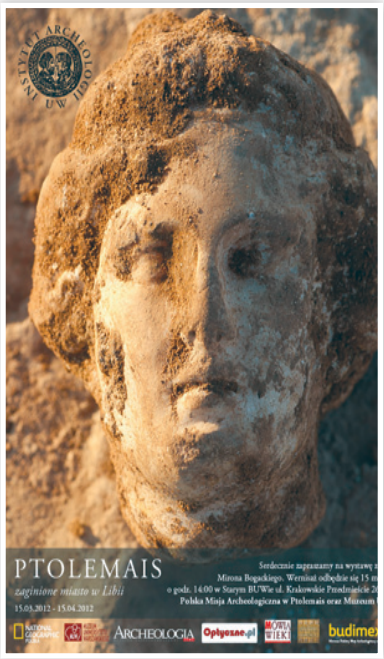

متحف مخصص لعرض رائعة فن الفسيفساء في ليبيا يدخل مرحلة التشطيب استعداداً لافتتاحه قريباً

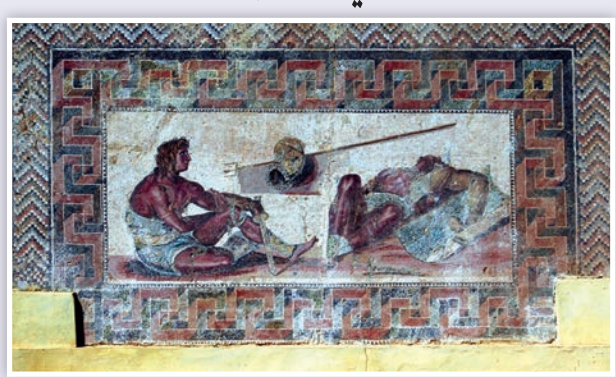

إثر استكمال عمليات الترميم على يد فريق ترميم محلي، يقوده البرفيسور عادل التركي، وخبير الآثار جابر معتوق، بالتعاون مع البرفيسورة (لويزا موسو)، باشرت الفرق المشرفة على تشييد المتحف الخاص بلوحة المجالد الجريح، أعمال التشطيب النهائي للمتحف، المزمع افتتاحه في الفترة القريبة القادمة.

ويحضن المتحف الذي قامت بدعم تشييده مادياً شركة (أيني شمال أفريقيا بي في للغاز)، ضمن اتفاقيات صون التراث الليبي، أجمل وأندر ألواح الفسيفساء التي تم اكتشافها في محيط مدينة لبدة الأثرية، حيث اهتم الأثرياء بتشييد مقار لاقامتهم خارج أسوار المدن، وأولوها عناية واهتماماً كبيرين، تشهد عليها الأعمال الفنية الباقية ضمن مجموعة أمثلة نادرة المثال، عن فن الفسيفساء، وتعبر عن غنى «لبدة الكبرى»، وروعة وبهاء معالمها، وما تمثله مباني المدينة من قيمة فنية ومعمارية، وهي عبارة كنوز تاريخية تتحدى الخيال، المتكشفة منذ بداية القرن العشرين، ونظراً للكم الهائل من المكتشفات، جرى تجميعها، وعرضها، داخل مبنى متحف صغير، خلف المبنى الرئيس لمتحف مدينة لبدة الأثرية.

وخصص المتحف للوحة المجالد الجريح التي وصفت برائعة الروائع العالمية في فن الفسيفساء التي عثر عليها بفيلا رومانية في أعالي وادي لبدة، بمنطقة سوق الخميس على يد الدكتور «ماريليس ويندوسكي» سنة 2000، وتم اخراجها على يد عالم الآثار الألماني «هلموت زيجرت» من جامعة «هامبورج» الألمانية، بمساعدة عالم الآثار الليبي الأستاذ عبد السلام الكواش، وتم نقل هذه القطعة إلى المتحف الخاص وعرضها على واجهة متحف الفسيفساء خلف مبنى متحف لبدة الأثرية عام 2004.

بيان بشأن حقيقة الحساب المصرفي الخاص بالمدعو (الساعدي القذافي)

تابعنا في مصرف ليبيا المركزي بشيء من الأسى والأسف ما تناقلته بعض صحفات التواصل الاجتماعي التي تتلقف الاخبار ولا تتحرى دقة ولا صحة ، مما يثير الشكوك ويعمّق الفتنة ، حيث تناقلت تلك الصفحات ما زعمت أن المدعو (الساعدي معمر القذافي) قام بتاريخ 2012/2/16 م بسحب مبلغ مالي وقدره (420.521.000) (أربعمائة وعشرون ألف وخمسمائة وواحد وعشرون لاغير) من حسابه رقم (010.201.112628) بمصرف الجمهورية / فرع الصريم .

وتفنيداً لهذه الأخبار الكاذبة يفيدكم مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي بأن المبلغ المذكور أعلاه قد تم سحبه من حساب المتهم (الساعدي معمر القذافي) بناء على مراسلة السيد/ وكيل النيابة بمكتب النائب العام رقم «2-9-129» بتاريخ 2012/2/16م ، لغرض إيداعه في حساب الودائع والأمانات التابع لوزارة المالية بمصرف ليبيا المركزي .

وفي خضم هذه الفوضى الإعلامية التي كان هدفها استثارة الرأي العام ضد أمر غير واقع ولا وجود له أساساً ، إن تكرار مثل هذه التصرفات تعرقل مصرف ليبيا المركزي عن القيام بدوره الرقابي والإشرافي على القطاع المصرفي ، فضلاً عن دوره في النهوض بذلك القطاع وتطويره وهي مسؤولية جسيمة كنا ننتظر أن تساهم فيها وسائل الإعلام التي تحترم المهنية وتعمل بحرفية لتكون عنصر بناء واستقرار لا أن تروج هذه الافتراءات وتعزز العراقيل بأدائها البعيد عن المهنية ،

أخيراً .. ندعو الله أن يلهمنا جميعاً الصلاح والسداد وأن يوفقنا لخدمة الوطن العزيز .

مكتب الإعلام بمصرف ليبيا المركزي

المركزي يصدر ورقة نقدية جديدة من فئة العشرين دينار ويطرحها للتداول

أعلن مصرف ليبيا المركزي عن طرح عملة ورقية جديدة من فئة العشرين دينار « الإصدار الأول » للتداول، مع السحب التدريجي للإصدارات المتداولة حالياً، وذلك اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2013/03/31 م، وأوضحت إدارة الإصدار بالمصرف في بيان صحفي نهاية الأسبوع الماضي، أنه روعي في تحديد مواصفات ورقة العشرين دينار أرقى وسائل الأمان الحديثة والحجم المناسب.. وأشار البيان إلى أن طرح الفئات الأخرى سيتم تباعا ريثما يتم تجهيزها، وسيتم الإعلان عنها في حينه . وأهاب مصرف ليبيا المركزي بالمناسبة بالإخوة المواطنين ضرورة المحافظة على سلامة ونظافة العملة أثناء تداولها، وعدم تعريضها لأي نوع من أنواع التشويه ، باعتبارها بمثابة رمز من رموز الثورة مما تنعكس على ثقافة وأصالة الشعب الليبي .

ضحية كل 14 ثانية

ارتفاع حجم خسائر الجرائم الإلكترونية إلى 388 مليار دولار

كل مستخدم للانترنت هو ضحية لعملية تصيد مثل القرصنة أو الاستحواذ على الأموال عبر استخدام بيانات المستخدم في الدخول إلى حساباته الكترونياً ، هذه الحقيقة التي توصل إليها المراقبون للجرائم الإلكترونية ، وسط مؤشرات تؤكد وقوع أكثر من 1.5 مليون ضحية يوميا على مستوى العالم في عملية ابتزاز أو سرقة معلومات.

وفي هذا الصدد تشير الأبحاث والدراسات التي أجرتها مراكز متخصصة في رصد ومراقبة الجرائم الإلكترونية، إلى أن المعدل السنوي لكلفة الجرائم الالكترونية حول العالم قد بلغ 114 مليار دولار، وفق أقل التقديرات، في حين تذهب أخرى إلى أبعد من هذا الرقم، فقد خلص تقرير أعده خبراء شركة (سيمانتك) الأميركية لحماية الشبكة الالكترونية الالكترونية إلى أن 431 مليون شخص حول العالم كانوا ضحية للتهديدات الإلكترونية عام 2011، أي ما معدله 14 مليون ضحية يوميا، وبمعدل ضحية في الثانية، كما أفاد التقرير بأن كلفة الجرائم الالكترونية ارتفعت عام 2011 إلى 388 مليار دولار، وهي قيمة الخسائر المالية وخسارة الوقت، أي انها تجاوزت قيمة السوق السوداء للماريجوانا والكوكايين والهيروين والتي تبلغ 288 مليار دولار. وللحد من هذه الظاهرة يطالب خبراء المخاطر والتدقيق في المؤسسات النقدية، المؤسسات البنكية والمواقع الإلكترونية تبني أنظمة أمنية تدعم التحقق من الهوية، واستحداث لجنة التوعية والإعلام المصرفية، تقوم بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى لتنفيذ برامج للتوعية، ووضع معايير وضوابط أمنية لهذه الأنظمة تلزم البنوك والقطاعات المعنية بتوفير مستوى محدد من أمن المعلومات.كما يحذر الخبراء من أن الانفتاح الزائد على شبكة الإنترنت الذي يمكن أن يُشكل خطورة، لأن القراصنة قد يتجسسون على الأسماء والعناوين وتواريخ الميلاد، ويقومون بتنزيل الصور الخاصة بالمستخدم.

ويشدد الخبراء على أن كلمة المرور الآمنة يجب أن تكون من وحي الخيال ومكونة من 10 علامات على الأقل، بحيث تشتمل على حروف كبيرة وصغيرة إضافة إلى أرقام وعلامات خاصة.

مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي يقرر إنشاء هيئة للرقابة الشرعية

شكلت مواضيع مشروع الصيرفة الإسلامية ، والدراسة المقدمة من اللجنة المشكلة بشأن آلية تطبيق القانون رقم (1) لسنة (2013) بشأن إلغاء التعامل بالفوائد المصرفية الربوية واعتماد الخطة الإستراتيجية لتطويرالقطاع المصرفي للعام الحالي 2013 . م ، إضافة إلى استعراض بعض المذكرات المقدمة من بعض إدارات المصرف محور عمل الاجتماع الثاني لمجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي الذي عقد صباح الأربعاء 3/14 بطرابلس، وتم خلال الاجتماع إقرار إنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية.

أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية الرئيسية في ليبيا

صدر عن إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية للنصف الأول 2012 متضمنة إحصاءات النقود والمصارف للجهاز المصرفي ، حيث يعتبر مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية المصدر الرئيسي لهذه الاحصاءات وتقوم إدارة الحسابات بتزويد إدارة البحوث والاحصاء بالمركز المالي لمصرف ليبيا المركزي وبإحصاءات تعامل المصارف سواء من خلال آلية سوق النقد الليبي أو عمليات إعادة الشراء (Repo) أو الاكتتاب في شهادات الايداع التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي لمدة زمنية مختلفة . كما تقوم إدارة الإصدار وإدارة العمليات المصرفية بتزويد إدارة البحوث باحصائية النقد المصدر واحصائية مقاصة الصكوك .

بنك ليبيا للإنشاءات

■ السنوسي العربي

قطعاً ليس هناك مصرف عامل في ليبيا يحمل هذا الاسم، أو مصرف متخصص معني بقطاع التعمير ، لكن ربما ما دفعنا إلى تسويق هذا العنوان يندرج تحت باب الاستثارة الصحفية ودفع القارئ إلى متابعة المتن في زمن بات فيه متوسط القراءة عند العربي لايتعدى ست دقائق في العام، بينما بلغ المتوسط عن الغربي مائتي ساعة! ثمة حقيقة يدركها أهل الاقتصاد، وهي أن أي شركة صغيرة كانت أم كبيرة، لا تستطيع الوقوف على قدمين راسختين دون دعم البنوك ولعل الكبار، ونعني هنا أمريكا والصين قد أدركتا مبكراً جدوى دعم شركاتهما الوطنية وخاصة في مجال الإنشاءات.. إذ عمدتا إلى تأسيس بنوك حكومية تختص فقط بدعم شركات البناء، وتمول مشاريعها، وتسهيل إجراءات منحها التسهيلات والاعتمادات الائتمانية، ولمكاسب أكبر من أن تستوعبها هذه العجالة، ويفي للتدليل على ذلك أن الدولتين المعنيتين تمكنتا من ايجاد فرص حيوية للعمالة عندهما، وتوفير فائض من العملة الصعبة، جراء تنفيذ تلك الشركات لمشاريع خارج الحدود.. والأهم هنا أن بعض الدول النامية سارت على نفس النهج، وأسست هي الأخرى بنوكاً لذات الغاية، وإن لم تنجح في تحقيق مستويات عالية من العملة الصعبة، لكنها بالمقابل ضمنت الحفاظ على أرصدة كانت ستذهب إلى شركات أجنبية، لو لم تسارع إلى تجسيد فكرة البنك المتخصص في الإعمار، ودعمت بالتالي شركاتها الوطنية، حتى تتمكن من تنفيذ مشاريع البنية التحتية والإسكان دون تعثر، أو توقف ناجم عن قيود البنوك التجارية، التي عادة ما تغالي في شروط خطابات الضمان لشركات الإنشاءات.. ولعل السعودية، هي إحدى الدول العربية الكبرى التي تولي قطاع التشييد والبناء اهتماماً كبيراً قد باتت تنصت باهتمام إلى نداءات شركاتها المطالبة بضرورة إنشاء بنك حكومي للتعمير أو تكوين صندوق لتمويل الشركات بعدما ازدادت الشكاوى من البنوك التجارية التي تستهدف جني الأرباح السريعة، وذلك بتركيزها على تمويل المنتجات الاستهلاكية ودعم الصناعات الأجنبية كالسيارات.. ونحن في ليبيا الجديدة التي ما فتئ صناع القرار فيها يرددون مراراً وتكراراً في وسائل الإعلام بأنهم منحازون إلى القطاع الخاص، باعتباره الأصل في الاقتصاد، نحتاج بسرعة إلى دعم شركاتنا الوطنية، وتوفير البيئة المناسبة لها للإفصاح عن إمكاناتها وقدراتها، خصوصاً وأن فترة التوقف الاضطراري التي ناهزت السنتين ونيف كانت كفيلة بإنهاء أكبر الشركات، فما بالك بشركات ناشئة قيدت في السابق بعقود إذعان، وجعلت في أحياناً عرضة للاقتصاد والتهميش، وتغول الأجنبي، فماذا يضيرنا لو بادرنا بتأسيس بنك للإعمار اخترنا له اسم بنك الإنشاءات، أو التعمير ، أو وضعنا له اسم أحد بناة ليبيا الأوائل ولعل هذه الخطوة المتقدمة، ستشجع الشركات ورجال الاعمال على الاكتتاب في رأسمال البنك بقوة، وستفتح المجال رحباً أمامهم لتدعيم شركاتهم، وتكوين ائتلافات، وربما حتى تحفزهم على إنشاء شركة قابضة.. والأهم من ذلك هو ضمان تنفيذ مشاريعنا في البنية التحتية والإسكان دون تعثر، ونسرع من تحقيق هدف توطين الإنفاق الحكومي بالداخل.. فصحيح أن البنك المنشود لا يستطيع في مرحلة أولى صنع جناحين لشركاتنا الوطنية كي تطير خارج الحدود وتنفذ مشاريع بالخارج، تجلب لنا العملة الصعبة، لكنه بالتأكيد إذا دخلت الدولة بثقلها في رأسماله، فسيحد من استنزاف رصيدنا الذي أحياناً يذهب دون عائد يذكر إلى الشركات الأجنبية.وفي لقاء مطول في احدى الصحف قال محافظ مصرف ليبيا المركزي بأن المركزي ساع إلى إنشاء أقسام بالمصارف تحت اسم (إدارة المشاريع) يهدف من خلالها إلى تغيير الفكرة التقليدية التي تستدعي وجود ضامن (عقار وما في حكمه) تعادل قيمته 150 بالمائة من قيمة التسهيل، بمعنى أن يصبح المشروع هو الضامن وهذه مبادرة ممتازة لو طبقت، ولكننا نعتقد بأن الدول التي سبقتنا في تنفيذ هذه الفكرة، والمكاسب التي جنتها من ورائها، ستحفزنا على التفكير فيها بصوت عالٍ.. ولعل الإسراع في تنفيذها ببلد يتطلع إلى الإعمار والتنمية أكثر جدوى من دفع مصارفنا التجارية إلى (دعم صناعة السيارات الكورية والسلع الاستهلاكية المستوردة!